الفصل الثالث

الأصول

١

بين التوثيق والتحقيق

معروف أنه لم يكن لدى العرب قبل الإسلام كتاب مدوَّن ، وأن القرآن الكريم أول كتاب لهم أنزله الله على رسوله صلى الله عليه وسلم فى ثلاث وعشرين سنة ، وقد دوَّنه أبو بكر فى مصحف واحد ، ثم دوَّنه عثمان فى مصحفه المشهور ، وأرسل منه نسخا إلى الأمصار ؛ غير أن تلاوته ظلت الأساس فى تداوله منذ عهد الرسول — عليه السلام — إلى اليوم ؛ يأخذها جيل عن جيل بالسند المتواتر عن الرسول ، سند لا يرقى إليه أى شك فى حرف أو حركة .

وكان عمر قد استشار الصحابة فى كتابة الحديث النبوى ، فأشار عليه عامتهم بذلك ، ولبث شهراً يَسْتَخير الله فيما يصنع ، ثم أصبح يوماً وقد عَزَمَ الله له ، فقال للصحابة : « إنى كنت قد ذكرت لكم من كتابة الحديث ما قد علمتم ، ثم تذكرت ، فإذا أناس من أهل الكتاب من قبلكم كتبوا مع كتاب الله كتباً ، فأكبُّوا عليها وتركوا كتاب الله ، وإنى والله لا ألْبِسُ كتابَ الله بشىء » . وظل الحديث بعده لا يدوَّن تدوينًا عامًّا حتى أوائل القرن الثانى للهجرة ، إذ نرى جماعة تتصدَّى لتدوينه ، فى مقدمتها ابن شهاب الزهرى المتوفى سنة ١٢٤ ، وتوالت من حينئذ مدوَّناته ، غير أن الرواية الشفوية ظلت الأساسَ فى نقله ، للتوثق من صدق الراوى أو الرواة ، وحتى لا يدخله شىء من تصحيف أو تحريف . وهذا هو السبب فى أن كل حديث لا بد أن يُشْفَعَ بسند من الرواة ، وكأنهم شهود على صحته وصدقه .

وقد أخذت توجد منذ القرن الأول الهجرى بعض مدوّنات فى المغازى والأمثال والأخبار والأنساب والأشعار والفقه والتشريع ، غير أنه غلبتْ عليها جميعًا فكرة الرواية والنقل الشفوى ، إذ كانت أدوات الكتابة عند العرب لا تزال صعبة ، فهم يكتبون فى الرِّقاق أو الجلود وفى ورق البردى ، وكلاهما ثمنه باهظ ، ومن الصعب أن يمتلكهما الأشخاص العاديون . ومن أجل ذلك كان من الخطأ أن يقال إنه بدأت حينئذ حركة تدوين للمعارف عند العرب بالمعنى الصحيح لكلمة تدوين ، إنما يتأخر ذلك إلى أوائل العصر العباسى حين عرف العرب صناعة الورق الصينى ، وسرعان ما أقاموا له مصنعًا فى بغداد لعهد الرشيد ، فانتشر الورق ورخص سعره وازدهرت حركة تدوين واسعة ، ومع ازدهارها ظلت الرواية مسيطرة آماداً طويلة على نقل ضروب المعرفة فى الفقه وفى اللغة وفى الأدب وفى التاريخ .

ولعل من الخير أن نضرب لذلك بعض الأمثلة توضح كيف كانت المصنفات تُنْقَلُ بالرواية أكثر مما تنقل عن طريق التدوين ، ويكفى أن نذكر تاريخ الطبرى الممتد حتى سنة ٣٠٢ للهجرة فإن كل خبر فيه ينقل عن رواة ، وقد تتعدّد طرق الرواية أو قل كثيراً ما تتعدّد ليقارن القارئ ويَدْرس بنفسه ويعرف مدى صدق الخبر وصحته . ونتج عن التمسك بالرواية أن بعض الكتب اتخذ صوراً متعددة حسب الرواة ، فراوٍ يوجز وراو يطيل ، وراو لا يتعدى ما سمع وراو يضيف ، ويوضح ذلك بعض ما نُسب للأصمعى من كتب مثل كتاب « فحولة الشعراء » الذى حققه ونشره « هفنر » فى مفتتحه أن ابن دريد يرويه عن أبى حاتم السجستانى عن الأصمعى ، ويذكر أبو حاتم فى مستهله أنه كان يسأل الأصمعى أستاذه عن الشعراء ويجيبه ، ويطّرد ذلك فى الكتاب بحيث يتضح أنه طائفة من الأسئلة والأجوبة بين الأستاذ وتلميذه ، وأنه من الخطأ أن يقال إنه من تأليف الأصمعى أو من عمله ، إذ هو من عمل تلميذه السجستانى . ونشر « هفنر » للأصمعى أيضًا كتاب الإبل من روايتين إحداهما ضعف الأخرى مما يقطع بأن أحد الرواة أضاف إليه إضافات كثيرة بلغتْ نحو حجمه الأصلى . ونشر له « هفنر » كتاب خلق الإنسان ، ويذكر التبريزى فى شرحه على الحماسة أن له روايات كثيرة يختلف بعضها عن بعض . ومن يرجع إلى كتاب « طبقات الشعراء » لابن سلام

المتوفى سنة ٢٣١ يجد فى فاتحته هذا السند : « قال أبو محمد : أخبرنا أبو طاهر محمد بن أحمد بن عبيد الله بن نصر بن بجير القاضى ، قال : أخبرنا أبو خليفة الفضل بن الحباب الجُمَحِىّ ، قال : أخبرنا أبو عبد الله محمد بن سلام الجُمَحِىّ » وإذا تصفحنا كتاب الفهرست لابن النديم وجدناه ينصُّ على أن لابن سلام كتابين هما كتاب طبقات الشعراء الجاهليين ، وكتاب طبقات الشعراء الإسلاميين ، وينصُّ أيضًا على أن لأبى خليفة كتابًا يسمىّ كتاب طبقات الشعراء الجاهليين .

وفى ذلك ما يدل على أن الكتاب بصورته التى فى أيدينا ليس من عمل ابن سلام إنما هو من عمل تلميذه وراويته وابن أخته أبى خليفة الفضل بن الحباب ، فهو الذى أخرجه فى صورته الأخيرة ، ولذلك اضطرب ابن النديم فى نسبته إليه أو إلى خاله ، ويمكن أن يكون ابن سلام ألَّف كتابين كتابًا فى طبقات الشعراء الجاهليين ، وكتابًا فى طبقات الشعراء الإسلاميين ، وأخرجهما ابن أخته فى كتاب واحد .

وإذا رجعنا إلى كتاب « الموطَّأ » فى الفقه والحديث للإمام مالك بن أنس صاحب المذهب الفقهى المعروف باسمه ، والمتوفى سنة ١٧٩ للهجرة وجدنا رواياته ، كما قال الزرقانى شارحه فى مقدمته ، تتعدد تَعَدُّداً واسعاً ، وسرُّ ذلك أن مالكًا كان كلما أملى الكتاب أصلح فيه ونَسَّق فى أبوابه ، فاختلفت روايات الكتاب باختلاف الزمن الذى أُمْلِىَ فيه ، ولاحظ ذلك القدماء فنصّوا مثلا على أن رواية أبى مصعب الزهرى تحمل مائة حديث نبوى لا توجد فى سواها من الروايات . وبقيت إلى اليوم روايتان مشهورتان للكتاب : رواية محمد بن الحسن الشيبانى صاحب الإمام أبى حنيفة المتوفى سنة ١٨٩ وفيها بعض أقوال له أضافها إلى الكتاب ، ثم رواية يحيى ابن يحيى الليثى ناشر المذهب المالكى فى الأندلس والمتوفى سنة ٢٣٤ ، وفى روايته زيادات كثيرة بالقياس إلى رواية الشيبانى ، وترتيب الأبواب وعدد الأحاديث مختلف . وقد لا يَرْوِى الكتابَ تلاميذ مصنفه المباشرون ، أو قل لا يؤخذ عنهم ، إنما يؤخذ عن رواة متأخرين ، مما يحمل على الظن بأنهم هم الذين صنَّفوه ونسبوه إلى الأستاذ القديم ، ومما يصوِّر ذلك مسندُ أبى حنيفة إمام المذهب الحنفى المتوفى سنة ١٥٠ للهجرة ، فإن له روايات كثيرة أقدمها رواية تنسب إلى تلميذه أبى يوسف

وهى مطبوعة بمصر ، ونجد له بعد ذلك روايات متعددة تُنْسَبُ إلى رواة من القرنين الثالث والرابع وآخرين من القرن الخامس . ويبدو أن فقهاء المذهب الحنفى المتأخرين هم الذين جمعوا أحاديث هذا المسند من كتب الفقه المؤلفة على مذهبهم وأضافوها إلى الإمام الكبير ، حتى إذا كنا فى القرن السابع الهجرى وجدنا محمد بن محمود الخوارزمى يُخْرِج هذا المسند معتمداً على خمس عشرة نسخة تمثل خمس عشرة رواية أو خمسة عشر طريقاً من الأسانيد التى روت الكتاب عن أبى حنيفة أو قل أضافته إليه .

ومنذ أول الأمر عُنِىَ أصحاب الحديث النبوى بصحته وصدقه ، وخاصة أنه تأخر فى تدوينه ، وأنه ظل يُرْوَى على مدى الأجيال ، مما عرَّضه لوضع كثير ، ويبدو أنه ظهر شىء من هذا الوضع فى عهد الرسول — صلى الله عليه وسلم — مما جعله يقول : « من كذب علىَّ متعمداً فليتبوَّأ مَقْعَده من النار » . وكان عمر ينكر رواية الحديث ، فكان إذا روى شخص حديثاً طلب شاهداً منه يوثّقه . ويذهب عمر ويترك الخلفاء للناس رواية الحديث فتتسع وتتضخم ، ويستخدمه أصحاب السياسة والأهواء ، فيُدْخلون عليه كثيراً من الوضع ، يصنع ذلك أحياناً بعض الطوائف السياسية وبعض الشعوبية وأصحاب الملل والنحل من مرجئة وقدرية وغير قدرية ومرجئة ، إذ كانوا — فيما يقال — إذا وجدوا حديثاً يدعم فكرتهم جاءوا به ، وإن لم يجدوا وَضَعوا هم بعض أحاديث تؤيد دعوتهم ، وحتى القُصَّاص والوعّاظ توسعوا أحياناً فى وضع الأحاديث متزيدين فيها لأغراض أخلاقية وتهذيبية على نحو ما يلاحظ ذلك ابن الجوزى فى كتابه « القُصَّاص والمذكرين » ولا شك فى أنهم هم الذين توسعوا فى قِصَص المهدى والدجال والمسيح ، وقد تعرض لها ابن خلدون فى مقدمته ونقد أسانيد أحاديثها نقداً واسعاً ، وأفرد السيوطى للقُصَّاص كتاباً خاصاً سماه « تحذير الخواص من أكاذيب القُصَّاص » وهو مطبوع . ومعروف أنه ألَّف فى الأحاديث الموضوعة كتاباً سماه « اللآلئ المصنوعة » ، وفيه يعرض كثيراً من هذه اللآلئ المزيَّفة فى فضائل القرآن وفى الترغيب والترهيب وفى الأطعمة وفى الطب .

وقد دفع ذلك المحدّثين من قديم إلى التوثق فى رواية الحديث من الرواة الذين

يحملونه ، فدرسوهم ووزنوهم بمعايير سديدة ، ورفضوا كل حديث تشوب سيرةَ صاحبه شائبةٌ فى دين أو خلق أو عدالة أو أمانة ، وبحثوا رواياتهم ، ورفضوا مَنْ كثر خطؤه أومَنْ كثرت مخالفته للرواة الثقات ، ورفضوا ما خالف الدين ونصوص القرآن ، وليس هناك كتاب مهم فى الحديث إلا أخضعوه لنقد واسع . وبذلك حفظوا للحديث النبوى نقاءه وصحته وصدقه ، متوسلين إلى ذلك بتوثيق واسع لرجاله ورواته وتحقيق دقيق لنصوصه وكتبه . ويكفى أن نرجع مثلا إلى البخارى لنرى الشروط التى وضعها للتوثق من صحة الأحاديث التى يرويها فى صحيحه ، فقد اشترط على نفسه ألا يروى من الأحاديث إلا الصحيح وهو ما اتصل إسناده من الراوى الأخير إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وكان حَمَلَتُه عدولا ضابطين عُرفوا بالحفظ وسلامة الذهن وصحة الاعتقاد . وليس ذلك كل ما اشترطه فقد اشترط فى الراوى أن يكون قد ثبت لقاؤه لمن روى عنه الحديث ولو لقاء واحداً . فلم يكتف البخارى بالمعاصرة ، بل طلب المشافهة تحرزاً فى صحة الرواية وتوثقاً شديداً . وقسم الرواة على هذا الأساس درجات ، فهم يختلفون بحسب ملازمتهم لمن يروون عنهم ، أو قل هم ينقسمون طبقات : طبقة أولى وهم من يلازمون حامل الحديث أو المحدّث فى السَّفر والحضر ، وطبقة ثانية وهم من يلازمونه مدة قصيرة ، ثم تأتى بعد ذلك طبقات للرواة أو درجات ، واشترط أن يكون رواته من رجال الطبقة الأولى . وقد يروى عن رجال الطبقة الثانية ، ولكن فى التعليقات على بعض الأحاديث ، لا فى رواية أحاديث مستقلة .

وهذا التوثيق لرواة الحديث تبعه توثيق مماثل لرواية كتبه وصحة نقلها عن مصنفيها سنعرض له فى غير هذا الموضع ، إنما نشير هنا إلى أن عملا ضخماً من التوثيق العلمى أخذ يحوط رواية الحديث منذ القديم بسياج متين من الصحة والدقة . وقد رافقه تحقيق واسع فى صحة رواية النص ، مشترطين لكل مخطوطة تحمله مقابلتها أو معارضتها على أصل لها وثيق ، وكأنما نبَّهم إلى ذلك منذ أول الأمر عَرْضُ الرسول القرآنَ على جبريل مرة فى كل سنة ، حتى إذا كانت السنة الأخيرة عَرَضَه عليه مرتين . ونجد عُرْوَة بن الزبير فى القرن الأول للهجرة يقول لابنه هشام وقد كتب عن بعض الصحف أعَرَضْتَ كتابك على أصل صحيح ؟ ويجيبه :

لا ، فيعجب منه ويقول له : لمْ تكتبْ ! . وتصبح هذه المعارضة على الأصول الوثيقة عملا متعينًا لا فى كتب الفقه والأدب واللغة فحسب ، بل أيضًا فى جميع المصنَّفات حتى المصنفات المترجمة ، وكأنما سرى هذا العمل إلى المترجمين من المحدّثين وغيرهم على نحو ما يذكر حنين بن إسحاق المترجم المشهور لعهد المأمون والمعتصم والمتوكل إذ يقول : إنه كان يجمع من الكتاب الذى يحاول ترجمته عدة نسخ ويقابل بينها ، حتى تصح له منها نسخة يتخذها أساس ترجمته . وعلى نحو ما عُنوا فى تحقيق الكتاب بالمعارضة عنوا بتصحيحه وضبط نصوصه ، وعيَّنوا المكتبات التى تحتفظ به والرواة الثقات الذين حملوه أو نقلوه إلى الأجيال التالية . وازنوا كما قدمنا بين روايات الكتاب الواحد على نحو ما مر بنا فى « الموطَّأ » ونراهم يدرسون أحاديثه ويلاحظون أن بينها أحاديث مرسلة وهى ما سقط منها سند الصحابى ، ومنقطعة وهى ما سقط من سندها راو أو أكثر ، وبلاغات وهى التى يقول فيها مالك بلغنى أو يقول : عن الثقة . وليس معنى ذلك أن مالكًا لم يكن يدقق فى رواية الأحاديث النبوية ، وإنما معناه أنه كان مشغولا بالفقه وأحكامه ، مما جعله يُعْنَى بنص الحديث ومَتْنه أكثر من عنايته بسنده ، وقد استطاع ابن عبد البر محدّث الأندلس وحافظها فى القرن الخامس الهجرى أن يصل أسناد كل هذه الأحاديث عند مالك فيما عدا أربعة منها فحسب . ويكفى أن يكون مالك رواها لتكون صحيحة منتهى الصحة . وبالمثل عُنى أئمة الحديث بتحقيق أمهاته مثل صحيح البخارى ومسند ابن حنبل وغيرهما من أصوله ، حتى لنراهم أحيانًا يؤلفون كتبا فى دراستها ونقد بعضها أو بعض من جاء فيها من الرجال ، كل ذلك بقصد التحرى الشديد . وكانوا لا يزالون يقابلون بين الروايات وينصون على ما قد يكون زيد على نصوص الكتاب أو دخله من إضافات .

وهاتان الصورتان من التحقيق والتوثيق نلتقى بهما فى رواية الأشعار والأخبار القديمة ، فقد ظلت الأخبار والأشعار تُرْوَى شفاهاً فى العصر الإسلامى ولم يدون منهما إلا قليل ، بحيث كانت الوسيلة الحقيقية لنقلهما طوال هذا العصر المشافهة والسماع ، حتى إذا كان العصر العباسى أخذت تنشأ طبقة واسعة أو قل طبقات متتالية من الرواة كانوا يدوّنون الأخبار والأشعار ، ولكن ظل الاعتماد الأساسى

على الرواية ، فالأستاذ يُمْلِى والتلاميذ يسمعون ويكتبون ما يسمعون ، ويخلفه تلميذ ، يملى ما سمعه منه ، أو يملى مصنَّفًا جديداً ، وعنه يأخذه التلاميذ . ويحدث هذا جيلا بعد جيل أو دورة بعد دورة ، فالكتاب موجود ولكن ليس هو أساسَ الأخذ والنقل إنما الأساس السماع مشافهة من جِلَّة العلماء فى اللغة والأدب والأخبار أو التاريخ . ويجمع العالم عادة بين هذا كله ، فهو يروى مثلا الشعر الجاهلى ويضيف إليه كثيراً من الأخبار عن الجاهلية وأيامها ويشرح بعض الألفاظ الغريبة ويفسر أحيانًا ظروف القصيدة التاريخية ، والتلاميذ يسمعون ويقيدون ، وكان بعض العلماء يتّخذون مُمْلِينَ ، يكتبون مصنفاتهم وقد يملونها على الناس .

وكان هؤلاء العلماء جميعًا — فى بادئ الأمر — يستقون الأخبار والأشعار من القبائل العربية ، وكانوا يرحلون إليها فى مواطنها بنجد ، ليأخذوا روايتهم من ينابيعها الأصلية . وكان قد هاجر من البدو كثيرون إلى البصرة والكوفة وبغداد ، فكانوا يرفدون هؤلاء العلماء بما يريدون من مادة شعرية وأخبارية غزيرة . ولا نكاد نتقدم فى العصر العباسى حتى يتوفَّر على الشعر وروايته رواة كثيرون ، وكان من بينهم وضَّاعون يضربون الأشعار ، كما يضرب الصيارفة الحاذقون النقود . وكان ذلك دافعًا لأن يُدْرَسَ رجال الرواية اللغوية والأدبية على نحو ما دُرِس رجال الحديث ، وأن تُوضَع لهم موازين تقيس صدقهم وكذبهم وأن يُنَصَّ على ما أدخلوا من زيف كثير . وبذلك نشأت فى رواية الشعر واللغة حركة واسعة من التوثيق للرواة ، كما نشأت حركة مقابلة من تحقيق النصوص والتعرف على ما حدث فى أمهاتها من زيادة ونقص ، مما سنعرض له عما قليل . وحدث تحقيق مهم وخاصة فى الأشعار ، هو ضبطها وشرحها ، وقد عدَّدوا الشروح ، فتارة يعنون بالشرح التاريخى وما يتصل به من الأحداث والأيام والأنساب على نحو ما صنع أبو عبيدة فى شرح المفضليات ، وتارة يعنون بالشرح اللغوى على نحو ما يتضح عند الأصمعى فى شرحه لديوان رؤبة وغيره من الدواوين ، وكانوا يضيفون إلى ذلك أحيانًا ملاحظات نحوية وصرفية ، حتى يوضحوا بعض الصيغ المشكلة . وأخذت هذه الشروح تتسع على مر الزمن على نحو ما يلاحَظ مثلا فى شرح التبريزى على حماسة أبى تمام . وهى تحمل كثيراً من التراجم والمعارف اللغوية والنحوية والتاريخية . وقد نهض

رواة الشعر وعلماؤه بتحقيق واسع فى نسبته إلى أصحابه ، فتارة يراجعون دواوينه وتارة يعرضونه على الأحداث أو التاريخ وأعلامه ليتبينوا صحيحه من زائفه وسليمه من سقيمه ، وقاموا بمراجعات كثيرة لألفاظه ، ليوضحوا ما دخل عليه أحيانًا من تصحيف وتحريف .

٢

توثيق رواية الحديث وأصوله

للحديث النبوى المنزلة الثانية بعد القرآن الكريم فى تشريع الإسلام ، وهى منزلة كان من الطبيعى أن تجعل المسلمين منذ عهد الرسول عليه السلام يهتمون — كما قدمنا — بروايته اهتمامًا بالغًا ، وكان الصحابة المددَ الذى لا ينضب لحكايته ، حتى إذا ذهبوا خلفهم التابعون يحكون منه ماسمعوه عنهم ، وظل ينتقل من جيل إلى جيل أو قل من ألسنة جيل إلى ألسنة جيل حتى اليوم . وطبيعى أن يسمَّى حديثًا لأنه يعتمد على النقل الشفوى أو المشافهة ، ويسمى أيضًا سُنَّة ، وهى فى اللغة العادة ، وكأنها قُصرت على العادة المقدسة التى رُويت عن الرسول قولا أو فعلا أو تقريراً .

وقد حضَّ الرسول عليه السلام على رواية أحاديثه ، فقال : « اللهم ارْحَمْ خلفائى » فسُئل مَنْ خلفاؤه ؟ فقال : « الذين يروون أحاديثى ويعلِّمونها الناس» وفى خطبة حجة الوداع : « نضَّر الله امرأ سمع مقالتى فحفظها ووعاها وأدَّاها ، فربَّ حامِلِ فقه إلى مَنْ هو أفقه منه » . وقد أقبل المسلمون إقبالا منقطع النظير على رواية الحديث ، وكان بعض الصحابة والتابعين يدوِّنون منه بعض صحف ، ولكنه ظل — كما أسلفنا — لا يدوَّن تدوينًا عامًّا إلا فى أوائل القرن الثانى الهجرى ، ومع هذا التدوين الذى استمر منذ هذا التاريخ تمسكوا بروايته ، حفاظًا على دقة نقله ، ولذلك كان يلقانا دائمًا فيه راويه الأول ثم من رَوَوْه عنه طبقة بعد طبقة . ويسمى ذلك كما مرَّ بنا سند الحديث ، وأخذ هذا السند يتسع ويتضخم مع مر الزمن بعامل طول المسافة بين المحدِّث الأخير ومن ينقل عنهم الحديث إلى أن يُرْفَع إلى الرسول

الكريم . وكان تأخر تدوينه واعتماده الدائم على الرواية سبباً فى أن يدخل فيه منحول أو بعض منحولات ، كما أشرنا إلى ذلك آنفاً ، وتصدّى لذلك علماء الحديث الأبرار فصفّوْه من كل شائبة وأخرجوا منه كل زيف ، باذلين فى ذلك جهوداً علمية هائلة ، تارة تتناول السند ورجاله وتارة تتناول المتن ومادّته ، بل لقد وضعوا فى ذلك علوماً كعلم الرجال وعلم الجرح والتعديل وعلم علل الحديث وعلم مصطلحاته أو مصطلحه .

وكل هذه العلوم إنما أُريد بها توثيق الحديث والتعرف على رواته ، أما علم الرجال فيرُاد به معرفة رواة الحديث وكل ما يتصل بسيرتهم وبأحوالهم وبأشخاصهم وبوفياتهم ، وسنعرض لذلك فى حديثنا عن نقد القدماء للمصادر ، ونشير هنا إلى أن هذا العلم يفيد فى معرفة الأسماء المشتبهة ، فمن ذلك أن نجد الخليل بن أحمد اسماً أو علماً لستة أشخاص : أستاذ سيبويه المشهور ، وأبى بشر المزنى البصرى ، واسم راو من أصبهان ، واسم أبى سعيد السجزى ، وأبى سعيد البستى القاضى ، وأبى سعيد البستى الشافعى . ومن ذلك أن نجد اسم أبى بكر علماً لراويين متعاصرين بالمدينة لأواخر القرن الأول للهجرة ، وهما أبو بكر بن عبد الرحمن أحد الفقهاء السبعة المشهورين ، وأبو بكر بن حزم الذى أمره عمر بن عبد العزيز بتدوين الحديث النبوى . وأما علم الجرح والتعديل فيبحث فى حقيقة الرواة وصدقهم وكذبهم وسنعرض لذلك فى غير هذا الموضع . وعلم العلل يبحث فى الأسباب الخفية التى تقدح فى صحة الحديث ، ومن أشهر كتبه كتاب الدّارَقُطْنِىّ ، ومنه نعرف أن من المعلَّل الحديثَ الذى يَنْفرد به راو مخالفاً به غيره ، مع تجمّع قرائن تدل على علة فيه كسقوط بعض رجاله أو رواته ، ومثله الحديث الذى لم يثبت سماع راويه الثقة من حامله الأصلى ، ونحو ذلك من علل كثيرة أفْرِدَتْ لها المصنفات الجليلة . أما علم مصطلح الحديث فيناقش مدى صحة الحديث وقوته وتوسطه بين القوة والضعف ، والحديث بذلك ينقسم إلى ثلاثة أقسام كبرى : قسم يسمّى بالصحيح لا يرقى إليه شك وهو ما رواه العدل الضابط عن العدل الضابط إلى أن يتصل بلفظ الرسول عليه السلام . ومنه المتواتر الذى رواته جماعة يحيل العقل كما تحيل العادة تواطؤهم على الكذب . ومنه المشهور وهو ما تشترك فيه جماعة عن شيخ ثقة ،

ومنه الغريب الذى ينفرد بروايته أحد الثقات ، ومنه العزيز أى القوى لتداوله بين كثيرين . وخير كتبه وأعلاها صحيح البخارى وصحيح مسلم . وقسم ثان من الحديث يسمّى بالحسن ، ورواته عادة يعرفون بالصدق والأمانة ولكنهم أقل رتبة من رواة الحديث الصحيح ، إما لأن من بينهم مستورين لم تتحقق أهليتهم أو قاصرين فى الحفظ والإتقان ، وخير الكتب التى تتضمن أحاديث من هذا النوع الذى ينزل درجة عن النوع السابق سُنَنُ الترمذى وسنن أبى داود ، وقسم ثالث هو الحديث الضعيف ، ومنه المُرْسَلُ وهو ما سقط منه الصحابى ، والمنقطع وهو ما سقط من سنده أحد الرواة ، والمُعْضَل وهو ما سقط منه راويان فأكثر ، والمدلَّس وهو ما رواه شخص عن آخر لم يلقه أو لم يعاصره ، والمعلَّل وهو ما تُداخله علة تقدح فى صحته ، والمنكر والمتروك إلى غير ذلك من ألقاب وضعها المحدّثون لتصور درجة ضعفه . أما الموضوع فلا يسمى حديثاً أصلا إلا عند واضعه إن صح هذا الاستثناء .

ومن يرجع إلى كتب الحديث وأهله تروعه الدقة الشديدة فى روايته والحذر البالغ فى الأخذ عن رواته ، وكأنهم على مر العصور يُشْبهون مدينة ، يتعارف أهلها جميعاً ، وأى أهل ؟ إنهم مئات ، بل آلاف ، وكل محدّث أو حافظ كبير يعرفهم فرداً فرداً ، ويحفظ أسماءهم وأحاديثهم حفظاً متقناً ، يصوّر ذلك من بعض الوجوه ما يروى عن إسحاق بن راهويه المحدث الكبير المتوفى سنة ٢٣٨ من أنه كان يحفظ آلاف الأحاديث ، قال أبو داود الخفّاف تلميذه : « أملى علينا إسحق أحد عشر ألف حديث من حفظه ، ثم قرأها علينا فما زاد حرفاً ولا نقص حرفاً » أما البخارى المتوفى سنة ٢٥٦ شيخ المحدثين وإمامهم فكان يحفظ سبعين ألف حديث برواتها وأسانيدها لا يَخْرم منها حرفاً . وعلى نحو ما يتعارف أهل المدينة الواحدة كان يتعارف المحدّثون ورواة الحديث فى أطراف العالم الإسلامى تعارفاً تامّاً دون ستر أو حجاب إلا فى القليل النادر ، وبذلك ميّزوا الثقات من الضعفاء والمتهمين ، ومضوا يتحرّوْن منتهى التحرّى ، فهم لا يتهمون إلا عن بَيِّنة ، وهم لا يقبلون من الراوى إلا بعد التوثق الشديد . وإذا كانوا قد تصفحوا رواة الحديث تصفحاً دقيقاً واشترطوا فيهم شروطاً كثيرة تزكّيهم ، فإنهم اشترطوا

شروطاً أكثر قسوة فيمن يقعدون للناس يحدثونهم ويوردون على أسماعهم أحاديث رسول الله عليه السلام ، وفى ذلك يقول التاج السبكى فى كتابه « معيد النعم ومبيد النقم » : « إنما المحدّثُ مَنْ عرف الأسانيد والعلل وأسماء الرجال والعالى من الأحاديث والنازل ، وحَفِظَ مع ذلك جملة مستكثرة ، وسمع الكتب الستة : صحيح البخارى وصحيح مسلم وسنن أبى داود وسنن النَّسائى وجامع التِّرمذى وسُنَن ابن ماجَة ، ومُسْنَد ابن حنبل وسُنَن البيهقى ومُعْجم الطَّبَرانىّ ، وضمَّ إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية . هذا أقل درجاته ، فإذا سمع ما ذكرناه وكتب الطبقات ، ودار على الشيوخ ، وتكلَّم فى العلل والوفيات والأسانيد كان فى أولى درجات المحدثين » ، وإذا كانت هذه أولى الدرجات فما بالنا بكبار الحفاظ وما كانوا يَحُوزون من ثقافة واسعة بالحديث ووجوه صحته وحسنه وضعفه وعلله وطرقه ورواته .

وإذا كانوا قد اشترطوا فى الحافظ كل هذه الشروط فإنهم اشترطوا فيمن يروى حديثًا عنه أن يكون قد تحمله بطريقة من طرق ثمان ، هى السماع والقراءة والإجازة والمناولة والمكاتبة والإعلام والوصية والوجادة . أما السماع فهو أعلَى هذه الطرق ، ويُراد به المشافهة التى تجعل التلميذ يقول : « سمعت » أو يقول « قال لنا » أو « حدثنا » أو « أخبرنا » أو « أنبأنا » أو « ذكر لنا فلان » . ويقول عبد الله بن وهب الفقيه المصرى صاحب الإمام مالك : « إنما هى أربعة : إذا قلتُ "حدثنى" فهو ما سمعته من العالم وحدى ، وإذا قلت "حدثنا" فهو ما سمعته مع الجماعة ، وإذا قلت "أخبرنى" فهو ما قرأت على المحدّث ، وإذا قلت "أخبرنا" فهو ما قُرِئَ على المحدّث وأنا أسمع » وكأنما أخذ مسلم فى صحيحه بوجهة نظره ، إذ فَرَّق بين العبارتين « حدثنا » و « أخبرنا » فجعل الأولى لمن سمع والثانية لمن قرأ ، ومن تمام دقته أن ضبط اختلاف لفظ الرواة ، فيقول مثلا : « حدثنا فلان وفلان واللفظ لفلان » وإذا كان هناك خلاف لفظى بين روايتين يذكره ، ومن مبالغته فى التحرّى أن نراه يقول مثلا : « حدثنا عبد الله بن مسلمة ، حدثنا سليمان يعنى ابن بلال عن يحيى وهو ابن سعيد » فلم يُبِحْ لنفسه أن يقول حدثنا سليمان ابن بلال عن يحيى بن سعيد ، لأن نسبهما لم يذكر فى روايته ، ولو نسبهما

مباشرة لكان معنى ذلك أن شيخه أخبره بنسبهما ، وهو ما لم يحدث . والقراءة هى قراءة التلميذ على شيخه استظهاراً من صدره أو من كتاب ينظر فيه ، ويسمى صنيعه إذا كان ينظر فى كتاب عَرْضًا ، وعادة يقول فى مفتتح كتابه « قرأت على شيخى فلان وهو يسمع » إذا كان هو (القارئ) وإذا كان القارئ غيره يقول : « قرئ على شيخى فلان وهو يسمع وأنا كذلك أسمع » وقد يقول : « حدثنا الشيخ قراءة عليه » أو « أخبرنا قراءة عليه » ولا بد أن يذكر لفظ القراءة حتى يميز هذه الصورة من التحمل عن صورة السماع . والإجازة إذْنُ الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته ، وعادة كانوا يكتبونها فى نهاية مصنفاتهم ، وقد يُفْرِدونها عنها ، وكأنها شهادة تُعْطَى للتلميذ دلالة على ثقة الأستاذ به ثقة عالية ، ومن أقدم الإجازات إجازة أبى بكر أحمد بن أبى خيثمة زهير بن حرب النسائى البغدادى تلميذ ابن حنبل المتوفى سنة ٢٧٩ وهو من جِلَّة المحدثين ، وقد منحها أحد تلاميذه وهو أبو زكريا يحيى بن مسلمة ، وهى تمضى على هذه الشاكلة : « قد أجزت لأبى زكريا يحيى بن مسلمة أن يروى عنى ما أحبَّ من كتاب التاريخ الذى سمعه منى (يريد كتابه التاريخ الكبير فى تعديل رواة الحديث وتجريحهم) وأذنت له فى ذلك ولن أحبَّ من أصحابه فإن أحبَّ أن تكون الإجازة لأحد بعد هذا فأنا أجزت له ذلك بكتابى هذا . وكتب أحمد بن أبى خيثمة بيده فى شوال من سنة ست وسبعين ومائتين » . وتسمى هذه إجازة سماع وإذا كانت إقراءً نُصَّ فيها على أنها إجازة إقراء . وقد أخذت تتكاثر منذ القرن الخامس الهجرى فى جميع الكتب والمصنفات . وأحيانًا يذكر الشيخ أسماء الذين سمعوا الكتاب فرداً فرداً من الرجال والنساء وقد يذكر مع بعض الأفراد ما سمعوه من الكتاب دلالة على ما فاتهم منه . ومن شأن هذه الإجازات أن توثق الكتب التى تحملها إلى أقصى حد . والمناولة نوعان : مقرونة بالإجازة وغير مقرونة ، أو قل مجردة منها ، والمقرونة تُعَدّ أعلى أنواع الإجازة ، وهى أن يدفع الشيخ إلى تلميذه أصل سماعه أو نسخة مقابلة عليه ، ويقول له : هذا سماعى أو روايتى عن فلان فارْوِه عنى ، أو أجزت لك روايته عنى ، ثم يبقيه معه تمليكًا أو لينسخه . ومن المناولة المقرونة أيضًا : أن يدفع إليه تلميذه سماعه منه ، فيتأمله ، وهو عارف متنبّه ثم يعيده إليه ، ويقول له : هو حديثى أو روايتى فارْوه عنى ، أو أجزت لك

روايته ، وسمّى بعض المحدثين ذلك عَرْضًا ، ومرّ بنا أن القراءة على الشيخ تسمى أيضًا عَرْضًا ، وإذن فهناك عَرْضان : عَرْضُ المناولة وعَرْضُ القراءة . والنوع الثانى من المناولة هو المجردة ، وهى أن يناول الشيخ تلميذه كتابه مقتصراً على قوله : هذا سماعى ، ولا يجوز للتلميذ حينئذ أن يروى ما فى الكتاب عن الشيخ ، لأنه لم يقرن المناولة بالإجازة . وينبغى أو قل يَحْسُنُ فى المناولة أن يُنَصّ عليها فيقال مثلا : حدثنى فلان مناولة . واصطلح بعض المتأخرين على أن يقال فى المناولة « أنبأنى » وكان البيهقى يقول « أنبأنى إجازة » . والمكاتبة أن يكتب الشيخ مسموعه لغائب أو حاضر بخطه أو بأمره ، وكان يَكْثُرُ ذلك بين العلماء والمحدّثين فى العصور السالفة ، ومن هذا الباب الرسائل المتبادلة بينهم التى تحمل بعض الأحاديث كرسائل مالك والليث ابن سعد فقيه مصر فى عصره . وينبغى أن يَنُصّ المحدّث فى هذا النوع من الأحاديث على « أن فلانًا كتب إلىّ » أو يقول مثلا : « حدثنى فلان مكاتبة أو كتابة ونحوه » ولا يجوز أن يقول حدثنا فلان وأخبرنا إطلاقًا بدون تقييد ، وجوّزه الليث بن سعد وجماعة . والإعلام أن يعلم الشيخ تلميذه أن كتابًا بعينه سماعه مقتصراً على ذلك ، واختلف المحدّثون فى صحة رواية التلميذ لمثل هذا الكتاب . والوصيّةُ أن يوصى الشيخ عند وفاته أو سفره لبعض تلاميذه برواية كتاب عنه ، واختلف فيها أيضًا أئمة الحديث فجوّزتها جماعة ومنعتها جماعة . والوجادة هى أن يقف شخص على أحاديث بخط أحد الحفّاظ ، وله أن يرويها ولكن مع التحرى بحيث يقول مثلا وجدت أو قرأت بخطّ فلان أو يقول قرأت فى كتاب فلان بخطه ، ويسوق الإسناد والمتن .

ونذكر رواية حديث واحد للتوضيح رواه التاج السبكى فى الجزء الثانى من كتابه « طبقات الشافعية » وهو يجرى على هذا النمط : « أخبرنا الحافظ أبو العباس أحمد بن المظفّر النابلسى بقراءتى عليه ، أخبرنا أقضى القضاة جمال الدين أبو عبدالله محمد بن نجم الدين محمد بن سالم بن يوسف بن صاعد بن السلّم النابلسى قراءةً عليه وأنا أسمع . أخبرنا الشيخ تقى الدين أبو على الحسن بن أحمد بن يوسف الأوقى سماعًا ، أخبرنا الحافظ أبو طاهر أحمد بن محمد السِّلَفى سماعًا عليه . ح . وكتب إلىّ أحمد ابن على الجزرى وفاطمة بنت إبراهيم وغيرهما ، عن محمد بن عبد الهادى ، عن

السِّلَفى ، أخبرنى الشيخ أبو بكر أحمد بن على بن الحسين فيما قرأت عليه من أصل سماعه بمدينة السلام فى ذى القعدة سنة خمس وسبعين وأربعمائة . أخبرنا والدى أبو الحسن على بن الحسين الطُّرَيْثِيثِيّ الصوفى ، حدثنا أبو سعد أحمد بن محمد بن عبد الله الماليني لفظًا ، أخبرنا أبو الحسن على بن أحمد الشِّمْشاطىّ ، حدثنا أحمد بن القاسم بن نصر ، أخبرنا الحارث بن أسد المحاسِبِيّ العَنَزِيّ ، أخبرنا يزيد ابن هرون ، عن شعبة ، عن القاسم بن أبى بَزَّة ، عن عطاء الكَيْخارانىّ أو الخراسانىّ ، عن أمّ الدَّرْداء ، عن أبى الدَّرْدَاء ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أثْقَلُ ما يوضَعُ فى ميزان العبد يوم القيامة حُسْنُ الخلق » .

وواضح أن السند يتوالى بدون قال التى تفصل بين راو وراو للاختصار ، وللحديث طريقان ينتهيان إلى السلفى الحافظ المشهور فى القرن السادس ، وقد أمضى أكثر أيامه فى الإسكندرية . ويضع التاج السبكى فاصلا بين الطريقين حرف الحاء ، وقيل إنها رمز لكلمة صح ، وقيل بل لكلمة تحويل أى من سند إلى سند فى حديث واحد . ويذكر التاج فى السند الأول أنه قرأ الحديث بسنده على الحافظ أبى العباس النابلسى ، ويقول إنه بدوره سمعه وهو يُقْرَأ على القاضى جمال الدين النابلسى ، وأن جمال الدين سمعه من تقى الدين الأوقى ، وهو بدوره سمعه من السلفى . وبذلك تجتمع فى هذا السند الصورتان الأوليان من تحمل الحديث ، وهما القراءة على الشيخ ، إما مباشرة أو سماعًا لها من أحد تلاميذه وهو يقرأ بين يديه ، ثم السماع من الشيخ نفسه . ويبتدئ السند الثانى بصورة أخرى من تحمل الحديث ، وهى المكاتبة ، ويذكر السلفى أنه أخذ الحديث عن شيخه أبى بكر أحمد بن على ابن الحسين ، ويقول إنه قرأه عليه من أصل سماعه بمدينة السلام أو بمدينة بغداد ، ويعين تاريخ قراءته . وكل ذلك دقة فى حَمْل الحديث عن الشيخ وتوثيق ، ويقول الطُّرَيْثِيثِيّ إنه أخذه عن الماليني لفظًا أى أن الماليني لم يروه بمعناه وإنما رواه بنفس ألفاظه وحروفه . وكل هذه ألوان من الدقة فى الرواية ، وهى دقة تتناول الجزئيات أو بعبارة أخرى الأحاديث كما تتناول الأصول والأمهات . وقد حثوا على مقابلة الكتب بأصولها ، واستحبوا أن يمسك التلميذ نصه والشيخ أصله حين المقابلة والمراجعة ، وكل ذلك بقصد التوثق من النقل والحيطة منتهى الحيطة فيه .

٣

توثيق رواية الشعر ودواوينه

هذه القواعد السديدة التى وضعها المحدّثون للتوثق من صحة الحديث النبوى ودقةروايته وروايةمصنفاتهطبقها علماء الشعر القديم ورواته تطبيقاً واسعاً حتى ينفوا عنه الزيف والمنحول . وقد بدءوا ذلك بتمييز الرواة المتهمين من الموثقين والنص دائماً على الوضّاعين من أمثال حمّاد الراوية وخلف الأحمر ، وكانا ينحلان شعر الشاعر غيره ويزيدان فى الأشعار ، ويقال إن خلفاً هو الذى وضع لامية الشنفرى ونسبها إليه كما وضع لامية تأبط شرا فى رثاء خاله ، وأنا أتهم هذا الخبر وأوثقهما لقوتهما فى التعبير عن الروح العربية الجاهلية، غير أنه مما لا شك فيه أنه كان وضاعاً كبيراً . ولعله لم يَضَعْ على شعراء قبيلة من الشعر ما وضعه على شعراء قبيلة عبد القيس ، وقد نُكبتْ به البصرة ، كما نُكبت الكوفة بحماد وفيه يقول مواطنه الثقة المفضّل الضَّبّىّ : « قد سُلِّط على الشعر من حماد الراوية ما أفسده ، فلا يصلح أبداً ، فقيل له : وكيف ذلك ؟ أيخطئ فى روايته أم يلحن ؟ قال : ليته كان كذلك ، فإن أهل العلم يردّون مَنْ أخطأ إلى الصواب ، لا ! ولكنه رجل عالم بلغات العرب وأشعارها ومذاهب الشعراء ومعانيهم ، فلا يزال يقول الشعر يشبه به مذهب رجل ويدخله فى شعره ويُحْمَل ذلك عنه فى الآفاق فتختلط أشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها إلا عند عالم ناقد ، وأين ذلك ؟ ! » . وكان وراء حماد وخلف وضّاعون كثيرون زَيَّف روايتهم العلماء الأثبات من أمثال المفضّل الضَّبى الكوفى والأصْمعى البصرى وأضرابهما من الرواة الموثّقين الذين لا تشوب روايتهم أىُّ شائبة من نَحْل أو وَضْع ، وقد مضوا يُصَفُّون الشعر القديم من شوائبه وأدْرَانِ وَضْعِه ، وخاصة رواة البصرة إذ كانوا أكثر تحرّياً ودقة .

وما زال البصريون يمتحنون أشعار القدماء ويمحّصون أسْنادها ومتونها حتى ظهر ابن سلام المتوفى سنة ٢٣١ ووضع كتابه النفيس طبقات الشعراء الجاهليين

والإسلاميين ، وهو خلاصة لما وثّقه علماء البصرة من نصوص الشعر القديم . ونراه ينصّ فى مقدمته على أن العلماء بالشعر يستطيعون بملكاتهم المدرَّبة أن يميِّزوا بين جيده ورديئه وصحيحه وزائفه . ويتحدَّث حديثًا مفصلا عما دخل روايته من انتحال على ألسنة القبائل التى كان تزيُّدُها فى مفاخرها يجعلها تتزيَّد فى أشعارها ، وعلى ألسنة الرواة الوضّاعين من المولَّدين ، يقول : « لما راجعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها استقلَّ بعض العشائر شعرَ شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم ، وكان قوم قلَّت وقائعهم وأشعارهم وأرادوا أن يلحقوا بمن له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسن شعرائهم . ثم كانت الرواة بعدُ فزادوا فى الأشعار . وليس يشكل على أهل العلم زيادة ذلك ولا ما وضع المولدون ، وإنما عضَل بهم أن يقول الرجل من أهل البادية من ولد الشعراء أو الرجل ليس من ولدهم فيشكل ذلك بعض الإشكال » . وإنما قال بعض الإشكال ، لأنهم كانوا لا يزالون يفحصون ما يسمعونه بأذواقهم المرهفة ، حتى إذا رأوا فيه شائبة وَضْع رفضوه . ويضرب ابن سلام مثلا لذلك : شعر متمم بن نُوَيْرة الشاعر المخضرم المعروف فإن بعض علماء البصرة استنشد ابنه داود ما نظمه من أشعار ، وسرعان ما عرف أنه يتزيَّد على أبيه بأشعار يصنعها ويضيفها إليه . ومعنى ذلك أنهم كانوا ينظرون فى الرواة وفى النصوص نفسها حتى يتوثَّقوا مما يروون ومن صحة نسبته إلى قائله . وكانت خبرتهم تهديهم — كما يقول ابن سلام — إلى معرفة ما يموِّه الرواة الوضّاعون المولَّدون الذين يَضَعون على ألسنة القدماء ما لم يقولوه . وكانوا كلما اتهموا قصيدة نَصُّوا عليها ، وفى كتب اللغة والأدب وشروح الشعر مادة وافرة من ذلك . ويقف ابن سلام إزاء رواة السير والأخبار ممن لا يضعون الشعر بأنفسهم ، لأن ملكته تُعْوزهم . غير أنهم حملوا منه كل زَيف وكل غُثاء لما ينقصهم من البَصَر به والدقة فى تمييز الموثق منه والمموَّه ، ويضرب مثلا لذلك ابن إسحق وما رواه فى السيرة من أشعار غَثَّة ، وأشعار أخرى زائفة أنطق بها الأمم البائدة ، يقول : « وكان ممن أفسد الشعر وهجَّنه وحمل كل غُثاء منه محمد ابن إسحق بن يسار مولى آل مخرمة بن المطلب بن عبد مناف ، وكان من علماء الناس بالسِّير . . . فقَبِل الناسُ عنه الأشعار ، وكان يعتذر منها ، ويقول : لا علم لى بالشعر أوتى به فأحمله . ولم يكن ذلك له عذراً . فكتب فى السِّيَر أشعار

الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط وأشعار النساء فضلا عن الرجال ، ثم جاوز ذلك إلى عاد وثمود ، فكتب لهم أشعاراً كثيرة ، وليس بشعر إنما هو كلام مؤلف معقود بقوافٍ ، أفلا يرجع إلى نفسه ، فيقول : مَنْ حمل هذا الشعر ومَنْ أدّاه منذ آلاف السنين ، والله تبارك وتعالى يقول : (فقُطع دابرُ القوم الذين ظلموا) أى لا بقية لهم ، وقال أيضًا : (وأنه أهلك عاداً الأولى وثمودَ فما أبقى) وقال فى عاد : (فهل ترَى لهم من باقية) وقال : (وقُروناً بين ذلك كثيراً) ، وقال : (ألم يأتكم نبأ الذين من قبلكم قوم نوح وعاد وثمود والذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله)». وقد تعقب ابن هشام فى السيرة النبوية ابن إسحق واتهم كثيراً مما رواه ، وصحّح نسبة كثير منه راجعًا فى ذلك إلى العلماء الثقات .

وواضح أن رواة الشعر المؤثّقين من أمثال ابن سلاّم كانوا يفحصون ما تضيفه القبائل إلى شعرائها من أشعار ويرفضون ما يثبت عندهم زَيْفُهُ ، كما كانوا يرفضون رواية الرواة الوضّاعين ممن يُحْسِنون صَوْغَ الشعر وينسبونه إلى القدماء ، وبالمثل كانوا يرفضون ما يحمله رواة السير والأخبار من أشعار غَثّة سقيمة أضافوها أو أضافوا كثيراً منها إلى الأمم البائدة فى غير احتراس ولا احتياط . وأخذ ابن سلام بعد ذلك يعرض النابهين من شعراء الجاهلية والإسلام ، وعُنِى فى الأولين خاصة بأن يسوق لهم القصائد التى صُحّحت نسبتها إليهم ووثّقتها مدرسته البصرية . وتوقف مراراً يشير إلى ما انتحله الرواة على بعض الشعراء من أبيات أو من قصائد ، مثل القصيدة التى وضعها الرواة على لسان أبى طالب فى مديح الرسول عليه السلام ، وتشكك طويلا فيما يضاف إلى أبى سفيان بن الحارث أحد شعراء قريش الذين كانوا يناقضون حسان بن ثابت وشعراء المدينة ، ويقول عن حسان : قد حُمل عليه ما لا يُحْمَلُ على أحد لما تعاضهت قريش واستبّت وضعوا عليه أشعاراً كثيرة ، ونراه ينصّ على أنه لم يصحّ لطرفة بأيدى الرواة المؤثّقين سوى عشر قصائد ، أما عَبيد بن الأبرص فيقول إنه لا يُعْرَفُ له سوى قصيدته : « أقْفَرَ من أهله مَلْحُوبُ » ، وكأن بقية ديوانه فى رأيه متهمة . وفى ذلك كله أكبر الدلالة على مدى احتكام رواة الشعر القديم من الأخبار بين اللغويين للمقاييس التى وضعها المحدّثون ، فقد مضوا يطبقونها على الأشعار نافين عنها الزيف الذى لا غَنَاء فيه .

وعلى نحو ما تشدَّد المحدِّثون فى رواية الحديث النبوى وجعلوا أساسها اللقاء والمشافهة تشدَّد علماء اللغة والشعر فكانوا لا يقبلون رواية الشعر من صحيفة ولا من مصنَّف مكتوب ، بل لا بد أن يكون أساسها الأخذ عن عالم ثَبَت فى الرواية وفى اللغة . ومضوا يُعْنَوْنَ عناية بالغة بالإسناد على نحو ما عُنى المحدِّثون بإسناد الحديث ، بحيث لا نصل إلى أبى الفرَج فى كتابه الأغانى حتى نجد مع كل خبر وكل شعر سنده من الرواة الذين حملوه جيلا بعد جيل ، وهو يستهل السند دائمًا بكلمة « حدَّثنا » أو « أخبرنا » ، ثم يذكر أسماء من حملوا الشعر أو الخبر . وإذا كان للشعر أو للخبر روايتان ساقهما جميعًا صنيعَ المحدِّثين ، فإن الحديث عندهم إذا رُوى من جهتين أو جهات بصورة واحدة كان ذلك مرجِّحًا لصدقه ، وخاصة إذا كان طويلا ، فإن الاتفاق على ما حدث فيه من وقائع يجعل من البعيد أن يكون موضوعًا أو مصنوعًا ما دام الرواة المختلفون قد اتفقوا على هذه الوقائع وما يتصل بها من جزئيات وتفاصيل . وخطا أبو الفرج خطوة أخرى ، فوضع على الرواية الأدبية كل ما وضعه المحدِّثون على روايتهم الدينية من علل ومراصد ، فإذا كانوا تعقبوا رجال السند بالتَّعْديل والتَّجْريح ، فكذلك يصنع أبو الفرج صنيعهم برواة الأخبار والأشعار . وقد ألقى الشكَّ على كثيرين منهم وخاصة ابن خُرْدَاذَبَة لأنه كان قليل التحصيل لما يرويه ويضمنه كتبه ، فكان يرفض روايته إذا تعارضت مع رواية غيره ، كما كان يرفض رواية ابن الكلبى لروايته كثيراً من الأخبار الموضوعة التى يتضح فيها التوليد ، وشكَّك طويلا فيما يرويه خلف الأحمر وحماد الراوية . ويقول فى غير موضع : « هذا منْ شاذ الروايات » أو « أحسب هذا الخبر مصنوعًا » أو يقول : « هو خبر مختلط » أو يقول : « هو خبر موضوع » . وفى الوقت نفسه كان يوثِّق الرواة والأخبار فيقول : « روى ذلك الثقات » أو يقول : « إن هذا الخبر أثبت » أو يقول إنه « متواتر من عدَّة طرق » . ومن يتابعه فى كتابه يجده يحقق فى روايات الأشعار والأخبار تحقيقًا واسعًا حتى يتبين صدقها أو كذبها وهل هى صحيحة أو غير صحيحة . ومما يصور إيغاله فى التحقيق والتثبُّت قوله بعقب شعر رواه عن بعض أهل الرواية منسوبًا إلى داود بن سلم : « قد كنا وجدنا هذا الشعر فى رواية على بن يحيى عن إسحق منسوبًا إلى المرقش ، وطلبناه فى أشعار

المرقّشين جميعًا فلم نجده ، وكنا نظنه من شاذ الروايات حتى وقع إلينا فى شعر داود بن سَلْم » . وواضح من ذلك مدى تحرّيه وأنه كان يراجع ما يرويه من أشعار الشعراء على دواوينهم ، فإن لم يجدها فى ديوان الشاعر وتصادف أن اسمه كان يشترك فيه غير شاعر معه رجع إلى دواوينهم جميعًا . ويَصْنع نفس الصنيع بشعر وجده منسوبًا إلى الأعشى وشكّ فيه ، فراجع ديوانه على رواياته فلم يجده فى أى رواية ، فراجع شعر كل من سُمّى باسم الأعشى ، فلم يجده ، وما زال يبحث حتى هداه بحثه إلى أن الشعر نُسب إليه خطأ وأنه من شعر ابن المولى أحد الشعراء العباسيين . وكان كذلك يتحرّى فى الأخبار فيعرضها على وقائع التاريخ حتى تنكشف له الحقيقة ، فمن ذلك أنه روى خبراً لدَحْمان مع الرشيد ، ثم عاد فشكّ فيه ، فرجع إلى التاريخ يتساءل هل أدرك دحمان خلافة الرشيد أو لم يدركها ؟ ثم استبانت له الحقيقة ، فقال : « هكذا أخبرنا ابن المرزبان بهذا الخبر ، وأظنه غلطًا لأن دحمان لم يدرك خلافة الرشيد» . ونراه يبحث الخبر فى تفاصيله فإن اشتمل على شعر ثبت أنه متأخر فى وجوده عن حوادث الخبر رفضه جملة على نحو ما صنع بحادثة تُنْسَبُ إلى الوليد بن يزيد ، فقد ذكر مَنْ رواها أن الوليد قال فيها :

مَنْ راقبَ الناسَ ماتَ غَمًّا وفاز باللَّذة الجَسُورُ

وتنبّه أبو الفرج إلى أن البيت لسلم الخاسر المتوفّى بعد الوليد بن يزيد بنحو ستين عامًا ، وحينئذ رفض الخبر وقال إنه موضوع لأن سلمًا لم يدرك زمن الوليد . وواضح من كل ذلك أن أبا الفرج لم يقف بتوثيقه للأخبار والأشعار عند أسانيدها ورواتها ، بل كان يمدُّ ذلك إلى المتون والنصوص ، جامعًا بين نَقْدها نقداً خارجيًّا يتصل بالأسناد ونقدها نقداً داخليًّا يتصل بالنصوص والأخبار والأشعار وما يتفق منها مع الوقائع والأحداث الصحيحة وما لا يتفق مما صنعه الوضّاعون . وقد زَيَّف كثيراً من الأشعار بحجة أنها ليست من نمط الشاعر المعيَّن ولا من أسلوبه ، من ذلك أن نراه يقول فى قصيدة تنسب لامرئ القيس إنها لا تشاكل كلامه والتوليد فيها بيّن . ويشك فى شعر ينسب للأحوص شاعر المدينة فى العصر الأموى ، لأنه ساقط سخيف ، لا يشبه نمط الأحوص ، ويقول إن التوليد بيّن فيه ويشهد على أنه محدث . ويقول فى شعر يُنْسَبُ إلى طرفة إنه لا يشبه مذهب طرفة ونمطه . وكل

ذلك نقد داخلى يعتمد أبو الفرج فيه على فحص المادة الشعرية نفسها لا فحص الأسانيد ، محتكماً إلى ذوقه وخبرته الفنية بأساليب الشعراء وخصائصهم فى الصياغة والتعبير .

ويكثُرُ فى مخطوطات الدواوين الجاهلية والإسلامية أن تُنْسَبَ إلى رواة البصرة أو إلى رواة الكوفة ، وكان الأولون يبالغون فى التشدد والتوثق ، وفى مقدمتهم الأصمعى الحجة الثقة ، وقد رُوِيت عنه ستة دواوين هى : ديوان امرئ القيس وديوان النابغة وديوان زهير وديوان طَرَفَة وديوان عنترة وديوان علقمة بن عَبَدة ، وتتفاوت رواياتها فى مدى الصحة والتوثيق ، وأوثقها روايته التى احتفظ بها الأعلم الشَّنْتَمَرِىّ المتوفى سنة ٤٧٦ للهجرة ، لا لأنها تُنْسَبُ إليه فحسب ، بل لأن لها سنداً متصلا رفيعاً ، إذ رواها الشَّنْتَمَرِىّ — كما جاء فى فَهْرَسَة ابن خَيْر — عن أبى سهل ابن يونس بن أحمد الحرَّانى ، عن شيوخه : أبى مروان عبيد الله بن فرج وأبى الحجاج يوسف بن فُضَالة وأبى عمر بن أبى الحباب ، كلهم يرويها عن أبى علىّ القالى ، عن أبى بكر بن دُرَيْد ، عن أبى حاتم ، عن الأصمعى . وهو سند عالٍ يوثّق هذه المجموعة ونسبة روايتها إلى الأصمعى توثيقاً عظيماً ، فقد حملها جِلَّة من العلماء الأثبات جيلا عن جيل حتى وصلت إلى الشنتمرى . وحقاً هناك روايات أخرى لتلك الدواوين تحمل زيادات كثيرة ، ولكن هذا نفسه يجعل الباحث لا يطمئن إليها خشية أن تكون هذه الزيادات من المنحولات الوفيرة التى أضيفت إلى الشعراء الجاهليين .

ومما يدل بوضوح على خطورة توثيق الرواية للديوان ، وأنها إن لم تكن موثقة صعبت دراسة الشاعر واضطربتْ ، روايةُ ديوان الأعشى ، فقد نشره جاير فى لندن سنة ١٩٢٨ معتمداً على طائفة من المخطوطات ، إحداها تنسب إلى ثعلب تحتفظ بها مكتبة الإسكوريال ، والأخريات تحتفظ بها دار الكتب والوثائق المصرية ، وباريس ، وليدن ، وهن مجهولات النسب ، مما يُدْخل عليهن الوهن . على أن المخطوطة المنسوبة إلى ثعلب غير موثقة ، إذ لا نجد لها نسباً واضحاً إليه على نحو ما وجدنا عند الشنتمرى فى روايته للشعراء الستة الجاهليين . ووجد جاير أن تلك المخطوطة المنسوبة نسباً واهياً إلى ثعلب تحمل سبعاً وسبعين قصيدة ومقطوعة ، فاعتمدها

أساساً لنشر الديوان وأضاف إليها خمس قصائد من المخطوطات الأخرى . وفى دار الكتب والوثائق المصرية مصورة جديدة عن المكتبة المتوكلية اليمنية ، هى مختارات من شعر الأعشى تتضمن ستا وأربعين قصيدة ومقطوعة ، ومع أنها مختارات نجد فيها قصائد غير مثبتة فى نشرة جاير للديوان . ومن يتصفحه يجد به كثيراً من القصائد المليئة بألفاظ القرآن وأساليبه والزاخرة بالمواعظ مما يدل دلالة قاطعة على أنها وُضعت على الأعشى فى عصر متأخر عن عصره ، إذ كان جاهلياً وثنياً لا يؤمن بالقرآن ولا بتعاليمه .

ومما لا ريب فيه أن القدماء عُنوا عناية واسعة بتوثيق دواوين الشعر القديم ، وكانوا لا يزالون ينصُّون على ما زاد فى بعض الروايات كما كانوا ينصُّون أحياناً على أوثقها ، من ذلك أن نرى ابن النديم يذكر المفضليات للمفضل الضبى فيقول : « هى مائة وثمان وعشرون قصيدة ، وقد تزيد وتنقص ، وتتقدم القصائد وتتأخر ، بحسب الرواية عن المفضَّل ، والصحيحة التى رواها عنه ابن الأعرابى » وكان تلميذه وربيبه كما كان علماً من الأعلام الثقات فى اللغة ورواية الشعر . وابن النديم بذلك يلفت من يريد الرواية الوثيقة للمفضليات إلى رواية ابن الأعرابى ، فهى أعلى الروايات وأوثقها ، وهى التى بَنَى عليها ابن الأنبارى شرحه المعروف للمفضليات .

ويلقانا فى بعض الدواوين الشعرية القديمة أنها من صنعة هذا العالم اللغوى الكبير أو ذاك ، وكانوا يعنون بذلك أنه راجع الروايات المختلفة للديوان وقابل بينها وأخرجه معتمداً عليها أو قل معتمداً على أوثقها وأضبطها فى رأيه ، ومن الدواوين التى تعددت الصنعة فيها ديوان ذى الرمة ، ومن أقدمها صنعة أبى الحسين المهلبى وقد اعتمد فيها على روايتين أولاهما من طريق ابن ولاد المصرى عن ثعلب عن أبى نصر أحمد بن حاتم تلميذ الأصمعى ، وثانيتهما من طريق أستاذه إبراهيم النجيرمى المصرى عن أسود بن ضَبْعان عن ذى الرمة . ولم يُقَدَّر لهذه الصنعة أن تبقى حتى عصرنا ، وربما كان أهم سبب فى ذلك أن تلميذ المهلبى وهو أبو يعقوب النجيرمى صنع الديوان صنعة جديدة ألحق فيها بطريق رواية أستاذه المهلبى الأولى طريقاً ثانياً ، وكذلك ألحق طريقاً ثانياً بطريق الرواية الثانية . وهذه الصنعة هى التى بقيت منها أو قل نُقلت

عنها نسخٌ لحقت عصرنا وظلت حية إلى اليوم . وأبو يعقوب هو يوسف بن يعقوب النجيرمى المصرى المتوفى سنة ٤٢٣ وفيه يقول ابن خلكان فى ترجمته : « أكثر ما تُرْوَى الكتب القديمة فى اللغة والأشعار العربية وأيام العرب فى الديار المصرية من طريقه ، فإنه كان راوية لها عارفًا بها » . ونرى مخطوطات ديوان ذى الرمة التى ترجع إلى صنعته تذكر روايتين اعتمد عليهما فيه ، كما تذكر لكل رواية طريقين ، أما الرواية الأولى فعن ثعلب عن أبى نصر أحمد بن حاتم تلميذ الأصمعى وراوى مصنفاته ، وطريقها الأول أبو الحسين على بن أحمد المهلبى المصرى المتوفى سنة ٣٨٥ عن أبى العباس أحمد بن محمد بن ولاّد شيخ العربية بالديار المصرية المتوفى سنة ٣٣٢ عن أبيه اللغوى النحوى محمد بن ولاد المتوفى سنة ٢٩٨ عن ثعلب عن أبى نصر أحمد بن حاتم . وطريقها الثانى جعفر بن شاذان القُمىّ اللغوى النحوى عن أبى عمر الزاهد غلام ثعلب وراوى مصنفاته عن ثعلب عن أبى نصر أحمد بن حاتم . أما الرواية الثانية فعن إبراهيم بن المنذر المتوفى سنة ٢٣٦ عن أسود بن ضَبْعان عن ذى الرمة . وطريقها الأول أبو الحسين على بن أحمد المهلبى عن إبراهيم بن عبد الله النَّجيرمى اللغوى النحوى نزيل مصر المتوفى بها سنة ٣٥٥ عن أحمد بن إبراهيم الغنوى عن هلال الرقى المتوفى سنة ٢٨٠ عن إبراهيم بن المنذر عن أسود بن ضبعان عن ذى الرمة ، وطريقها الثانى أبو عمران بن رباح أستاذ أبى يعقوب النجيرمى عن إبراهيم بن عبد الله النجيرمى عن بقية سنده آنف الذكر . وقد قام أبو يعقوب النجيرمى على كل هذه الطرق محققًا مقارنًا ، آخذاً بأهمها فى تحمل الرواية عند القدماء وهى القراءة على الشيوخ الأثبات الثقات ، فقد قرأ الديوان وشرحه حرفًا حرفًا على أبى الحسين المهلبى من طريقين وكذلك على جعفر بن شاذان من طريق يرتفع إلى ثعلب عن أبى نصر أحمد بن حاتم وعلى أبى عمران بن رباح من طريق يرتفع إلى إبراهيم بن المنذر عن الأسود بن ضبعان عن ذى الرمة . ثم عمد إلى صنعته فى صورته التى حملها عنه الرواة بحيث أصبح الديوان وشرحه من عمله وإخراجه . وعادة يدل الأسلاف على هذا العمل العلمى الدقيق بإزاء الدواوين القديمة بكلمة «صنعة» فيقولون مثلا : هذا الديوان أو ذاك من صنعة ثعلب أو صنعة السكرى يريدون أنه راجع رواياته وقابل بينها مستخرجًا منها نسخة من الديوان موثقة غاية التوثيق مضبوطة أتم ضبط وأكمله .

وكثيراً ما كانوا يكتبون سند الرواة على الصفحة الأولى من الديوان ، ودائماً تتقدم النسخة المسندة غيرها من النسخ حتى فى الرواية الواحدة ، ونضرب مثلا لذلك ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب فله مخطوطات مختلفة تحتفظ بها المكتبات فى العالمين العربى والغربى ، وكلها — ما عدا نسخة وحيدة — غير منسوبة ، مما يضعف الثقة بها ، غير أن هناك نسخة موثقة تحتفظ بها مكتبة ليننجراد ، ونجد على الورقة الأولى منها أنها مروية عن طريقين : طريق السيرافى العالم النحوى المشهور ، عن ابن الصفار ، عن السكرى عن ابن حبيب ، ثم طريق أبى الحسن محمد بن العباس بن الفرات ، عن أبيه أبى الخطاب العباس بن أحمد ، عن أبى سعيد الحسن ابن الحسين السكرى ، عن ابن حبيب . وعقب ذكر هذين الطريقين من الرواة كُتب أن المخطوطة سماع محمد بن أحمد بن عمر الخلال أبى الغنائم أحد العلماء اللغويين . وقد روى ابن حبيب الديوان عن ابن الأعرابى وعمارة خفيد جرير . وكل هذا توثيق قوى للنسخة وروايتها ، ولا شك أن سماع أبى الغنائم لها يضيف إلى سنديها ثقة فوق ثقة ، إذ يعنى ذلك أن النسخة ليست منقولة عن نسخة مخطوطة ، بل هى نسخة مسموعة ، وكان النقل عن المخطوطات مباشرة يفضى إلى كثير من التصحيف .

ومثل ثان من العصر العباسى هو ديوان أبى نواس ، وقد نشر المستشرقون منه رواية حمزة الأصفهانى ، وهى تشتهر عند القدماء بكثرة ما فيها من منحولات على الشاعر ، ونُشر الديوان فى البلاد العربية نشرات مختلفة ، ولكنها جميعاً لم تعتمد على رواية موثقة لعالم لغوى مشهور ، وإذا عرفنا أن أبا نواس تحول إلى شخصية شعبية تمثّل كل ما كان فى العصر العباسى من مجون عرفنا تَوًّا خطورة نشر ديوانه من روايات أو نسخ غير موثقة ، ويصور ذلك من بعض الوجوه قول ابن المعتز فى طبقاته : « إن العامة الحمقى قد لهجت بأن تنسب كل شعر فى المجون إلى أبى نواس ، وكذلك تصنع فى مجنون بنى عامر ، كل شعر فيه ذكر ليلى تنسبه إلى المجنون ». ولم تقف المسألة عند العامة فقد تجاوزتهم إلى الرواة ، ولم تقف أيضاً عند شعر الخمر والمجون ، فقد أضيف إليه كثير من أشعار معاصريه فى جميع الموضوعات ، ويكفى أن نذكر مثلا أن أشعاراً للنظام المتكلم فى الغزل والمديح أضيفت إليه كما أضيف

إليه كثير من أشعار أبي العتاهية فى الزهد . ولذلك كانت تشتد الحاجة إلى رواية موثقة لديوان هذا الشاعر ، وفى دار الكتب المصرية مخطوطة مروية عن الصولى ، وهو من الرواة الأثبات ، ومع أنها محدودة الصفحات بالقياس إلى ما نُشر من طبعات ديوانه نرى الصولى ينصّ فيها على بعض المنحولات على الشاعر ، وحرى أن يُعْنَى بها بعض المحققين ويتخذها أصلا لنشر هذا الديوان نشرة علمية سديدة .

٤

توثيق المصنفات اللغوية والأدبية

إذا كان علماء الشعر واللغة قد بذلوا فى توثيق الشعر القديم كل ما استطاعوا من جهد مستضيئين بجهود المحدّثين فى نقد الرواة ومتون الحديث ونصوصه فإنهم بذلوا نفس الجهد فى توثيق المصنفات اللغوية والأدبية المعرقة فى القدم ، لما كان يحدث كما أسلفنا من أن عالمًا من العلماء يملى على تلاميذه إملاءات فى أحد الموضوعات ولا يدونها بنفسه ، إنما يدونها بعض هؤلاء التلاميذ وينسبها إليه . وأحيانًا كان يرسم خطة لكتاب ويأذن لبعض أصحابه أو تلاميذه فى تصنيفه ، فيغمض الأمر ولا يدرى العلماء أهو من تصنيفه أم من تصنيف تلميذه . ومن الكتب التى توضّح ذلك معجمُ العين المنسوب إلى الخليل بن أحمد رافع صَرْح النحو ومشيّد بُنْيانه وأركانه ومؤسس علم العروض وواضع أوزانه وتفاعليه ومصطلحاته ودوائره التى بهرت الفطَن والعقول بما أدار فيها من أجزاء التفاعيل ، فإذا هى تَحْصُر أوزان الشعر العربى المستعملة وتضمُّ أوزانًا أخرى على قياسها مهملة لم يستعملها العرب . وهو صنيع يدل على إتقانه للعلوم الرياضية وتمثله لنظرية التباديل والتوافيق فى الرياضة تمثلا منقطع النظير . ونجد نفس الأسلوب فى المنهج الذى وُضع على أساسه معجم العين المرتَّب على مخارج الحروف ، وقد سُمى باسم أول حرف فيه وهو العين ، وأحْصيت فيه كلمات اللغة وحُصرت حصراً دقيقًا بتقليب كل الصيغ الثنائية والثلاثية والرباعية والخماسية ومزيداتها ، بحيث يستوفى كل الكلمات التى نطق بها العرب والأخرى المهملة التى لم ينطقوا بها ولا جرت فى لسانهم

وكلامهم . وهذا الحصر اللغوى الذى استُغلِّتْ فيه نظرية التباديل والتوافيق على نحو ما استُغلِّتْ فى وضع علم العروض جعل نفراً من القدماء يظنون أن معجم العين من صُنْع الخليل ، وذهب نفر آخر إلى أنه من صنع تلميذه الليث بن رافع ابن نصر بن سيار وأن الخليل نَهَجَ له الطريق وسار فيه ، وقال آخرون بل هو من صنع كثير من العلماء وأنه لم يؤخذ منهم مشافهة ، إنما تداوله الورّاقون وتناقلوه ، مما كان سبباً فى أن يدخل عليه كثير من الخلل والاضطراب .

وانبرى علماء مختلفونَ ، فى مقدمتهم الزُّبَيْدِى اللغوى الأندلسى الذى ألف مختصراً للمعجم ، يدرسونه ويفحصون أسانيده ومادّته وتاريخ انتشاره والمكان الذى انتشر منه وشاع فى الآفاق ، حتى يتوثّقوا من حقيقة نسبته إلى الخليل وهل هى صحيحة أو غير صحيحة . أما المكان الذى ذاع منه فعرفوا أنه خراسان ، فهو ليس البصرة دار الخليل ومستقرُّه ، وأما الزمن الذى ظهر فيه فوجدوه متأخراً عن عصر الخليل ، إذ ظهر حوالى منتصف القرن الثالث للهجرة ، أى بعد وفاة الخليل بنحو ثمانين عاماً . ورجعوا إلى أسانيده ورواته المنبثين فى صفحاته فوجدوا العجب العجاب ، إذ وجدوا مؤلفه يروى عن الأصمعى وابن الأعرابى ، وهما من الجيل التالى للخليل ، فهل يعقل أن يروى سابق عن لاحق ؟ بل وجدوا المؤلف يروى عن المسْعرى عن أبى عبيد القاسم بن سلام ، وقد توفى الخليل سنة سبعين ومائة فى حين وُلد أبو عبيد سنة أربع وخمسين ومائة وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين ، فلا يُعْقَل أن يكون الخليل رَوَى عنه فضلا عن تلميذه المسعرى . وبلغ من دقة هؤلاء العلماء فى التوثيق أن استقصوا كتابات جيلين من علماء اللغة بعد الخليل : جيل الأصمعى وأبى عبيد وابن الأعرابى ، وجيل أبى حاتم وابن السكيت والرياشى فوجدوهم لا ينقلون عن الخليل فى اللغة شيئاً ، ولو أنه ترك حقاً معجم العين بين أيديهم وتحت أبصارهم لزيّنوا كتبهم ومباحثهم بالنقل عنه .

ولم يكتف هؤلاء الفاحصون للمعجم بالوقوف عند أسانيده ، فقد فحصوا مادته ومتنه ، فلاحظوا اختلاف نسخه المتداولة فى العالم العربى وكثرة الخلل والفساد فى نصّه ، مما جعل علماء اللغة الأثبات لا يلتفتون إليه ولا يستجيزون لأنفسهم رواية حرف منه ، وتصدّى الزبيدى فى مختصره لفحص ما يحمل من عتَاد لغوى

فحصًا دقيقًا ، وإذا هو يقطع بأن هذا العتاد نفسه يحمل الشهادة الصادقة على أن المعجم ليس من صنع الخليل ولا من عمله ، إذ وجد جميع ما فيه من معانى النحو لا يجرى على مذهب البصريين وأستاذهم الخليل ، إنما يجرى على مذهب الكوفيين ، مما ينفى نسبته إلى أى بصرى فضلا عن الخليل مؤسس النحو البصرى وواضع مصطلحاته وقواعده ، وكذلك الشأن فى التصاريف المتناثرة فى المعجم ، فإن جوانب كثيرة منها تستمد من مذهب الكوفيين . ووجد أيضاً فيه اختلالا واسعًا فى الأبنية والاشتقاقات لا يمكن أن يَصْدر عن عالم نحوى متمكن ، بل عمن شَدَا شيئًا من النحو . وبهذا النقد الداخلى لمادة المعجم طَعَن فى نِسْبته إلى الخليل أوحد العصر — كما يقول — الذى لم يُرَ نظيره ، وقريع الدهر الذى لم يُعْرَف عديله ، الذى بسَط النحو ومدَّ أطنابه وسبَّب عله وفتق معانيه حتى بلغ أقصى حدوده وانتهى إلى أبعد غاياته . ونرى الزبيدى يقصر طعنه على ألفاظ المعجم وحشوه ، أما رسْمُ منهجه فأبقاه للخليل ، كما أبقاه آخرون ممن طعنوا فى المعجم . وهم جميعًا لم يصرّحوا بسبب هذا الإبقاء ، وسببه ما أسلفناه من أن هذا المنهج الذى رُسم للمعجم يلتقى بمنهج الخليل فى استقصائه لأوزان الشعر العربى . فالمنهجان جميعًا يستلزمان معرفة دقيقة بنظرية التباديل والتوافيق الرياضية فى حَصْر جميع الأوزان المستعملة والمهملة وكذلك فى حصر جميع الألفاظ المهملة والمستعملة ، فحرى أن يكون راسم المنهجين واحداً .

ولعل فى هذا الصنيع لأسلافنا ما يلفتنا إلى التثبت من صحة نسبة أى كتاب إلى صاحبه ، فقد تكون نسبته مغلوطة ، وليس الكتاب للعالم الذى وُضع اسمه عليه ، ومما يصور خَطَر ذلك أن أحد المحققين المعاصرين وجد فى المكتبة الوطنية بباريس مخطوطة نحوية منسوبة إلى على بن عيسى الرُّمَّانى المتوفى سنة ٣٨٦ للهجرة بعنوان : « توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب » فحسبها طُرْفَةً نفيسة للرُّمَّانى ظفر بها ، ولم يلبث أن مضى فى تحقيقها ثم أخذ فى طبعها ونشرها مع تقديمه لها بمقدمة عن الرمَّانى . ولم يكد ينتهى من نشر الكتاب وطبعه حتى عرف أنه مغلوط العنوان واسم المؤلف جميعًا ، كما تشهد بذلك نسخة وثيقة من الكتاب ، محفوظة بدار الكتب المصرية ، وعنوانه فيها : « شرح الأبيات المشكلة الإعراب »

واسم مؤلفه أبو نصر الحسن بن أسد الفارقى المتوفى بعد الرمانى بنحو قرن سنة ٤٨٧ . واضْطُرَّ المحقق لذلك أن يعود ، فيضع فى أول الكتاب ورقة تحمل عنوانه واسم مؤلفه الحقيقيين وأن يلحق به الفروق بين نسخته الباريسية والنسخة القاهرية .

ولذلك يكون من النفاسة بمكان عظيم أن يعثر المحقق لكتاب على نسخة منه بخط مؤلفه ، فإنها حينئذ تحمل الشهادة الوثيقة على صحتها ، شهادة لا يرقى إليها الشك ، وتكاد تلحقها فى الثقة النسخة التى يكتبها عنه بعض تلاميذه ، فإذا كَتَبَ له عليها سماعاً أو عَرْضًا أو إجازة أصبحتْ لا تقل ثقةً عن نسخة المؤلف الأصلية ، وكذلك الشأن فى النسخة المعارَضة على الأصول ، وخاصة إذا كان الذى عارضها لا يقل عن مؤلفها علماً وفضلا . ويصوّر ذلك من بعض الوجوه ما يُرْوَى عن الجاحظ من أنه لما قدم من البصرة إلى بغداد فى بعض قَدَماته إليها أهدى إلى محمد بن عبد الملك الزيات فى وزارته للمعتصم نسخة من كتاب سيبويه ، وقبل أن يحملها إلى مجلسه أعلم بها بعض موظفى ابن الزيات ، فلما دخل عليه قال له : أو ظننت أن خزائننا خالية من هذا الكتاب؟ فأجابه الجاحظ : ما ظننت ذاك ، ولكنها بخط الفرّاء ومقابلة الكسائى وتهذيب عمرو بن بحر الجاحظ ، فقال له ابن الزيات شاكراً : هذه أجلُّ نسخة توجد للكتاب وأغربها . فأحضرها الجاحظ إليه ، وسُرَّ بها ، ووقعت منه أجمل موقع .

ومما يوثّق النسخة ما يذكره ناسخها فى آخرها من تاريخ كتابتها وتاريخ النسخة التى أخذ عنها ، وقد يكون أخذها عن نسخة المؤلف أو عن نسخة بعض تلاميذه أو عن نسخة رواة موثّقين يتصل سندهم بالمؤلف . على أنه ينبغى الاحتراسُ إزاء التاريخ المثبت على النسخة ، فقد يحدث مثلا أن ينقل ناسخ فى القرن التاسع الهجرى نسخة عن أصل كُتب فى القرن الخامس فيسجل ما عليه من تاريخ كتابته فى نسخته دون أن يشير بحرف إلى أنه نقل عنه نسخته . وهو جانب لا ينكشف إلا لمن يعرف تاريخ الخطّ العربى وهيئاته المادية فى العصور المختلفة . ومعروف أن لكل عصر سالف صورة خاصة فى الخط تميزه ، ويستطيع من يُحْسن التمييز بين صور الخط عند أسلافنا وتطورها الزمنى أن يعين تاريخ النسخة التى لم ينصّ كاتبها فى نهايتها على تاريخ الفراغ من كتابتها .

ومما يلقى أضواء قوية على توثيق المخطوطات ما يذكر فى مقدمتها أو فى تضاعيفها من أسماء أشخاص عاصروا المؤلف، وكان أسلافنا كثيراً ما يُهْدون مصنفاتهم إلى بعض الوزراء أو الشخصيات البارزة ويصرّحون بذلك فى فواتحها ، وقد ينوّهون بهم دون تصريح بالإهداء ، ونضرب لذلك مثلا كتاب الرد على النحاة لابن مَضَاء القُرْطُبِىّ الذى نُشر من نسخة حديثة فإننا بمجرد أن نمضى فى قراءة مقدمته نجد مصنفه يدعو لابن تومرت إمام دولة الموحدين الذى ادّعى أنه المهدى المنتظر ، كما يدعو لخلفائه الذين كانوا يتلقبون بلقب أمير المؤمنين : عبد المؤمن ويوسف ابنه ويعقوب حفيده قائلا : « وأسأل الله الرضا عن الإمام المعصوم ، المهدى المعلوم ، وعن خليفتيه : سيدينا أميرى المؤمنين الوارثين مقامه العظيم ، وأصل الدعاء لسيدنا أمير المؤمنين ابن أمير المؤمنين ، مبلغ مقاصدهم العلية إلى غاية التكميل والتتميم » . وهذا الدعاء صريح فى أن الكتاب ألف فى عهد يعقوب بن يوسف أمير الموحدين (٥٨٠ — ٥٩٥ هـ) وقد وصل دعاءه له وصلا يدل على أنه كان لا يزال ناهضًا بمقاليد الحكم . وإذا مضينا فى قراءة الكتاب وجدنا المؤلف يصف نفسه فى تضاعيفه بأنه أندلسى صاحبَ بعض علماء الأندلس النابهين ، إذ يقول : « كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهَيْلِىّ — رحمه الله — يُوَلِّعُ بعلل النحو الثوانى ويخترعها » . ومعروف أن السُّهَيْلى توفى سنة ٥٨١ للهجرة ، وفى عبارة المؤلف عنه بلفظ « رحمه الله » ما يدل على أن الكتاب أُلِّف بعد وفاته . وينبغى ألا نقف فى توثيق مثل هذا الكتاب عند ذلك ، بل لا بد أن نرجع إلى من ترجموا لابن مَضَاء لنرى هل ذكروا له هذا الكتاب ؟ وفعلا ذكره له مَنْ ترجموا لحياته ، ومما يوثق الكتاب أيضًا أن يكون المؤلفون بعد مصنِّفه اقتبسوا منه نصوصًا أو ذكروا له بعض الآراء المبثوثة فى الكتاب . وفى كتاب « ارتشاف الضَّرَب » و « شرح التسهيل » لأبى حيان كثير من آراء ابن مضاء التى أثبتها فى الكتاب ، وبالمثل فى كتاب السيوطى « همع الهوامع على جمع الجوامع » . وبذلك كله تصبح هذه المخطوطة الحديثة من كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبى وثيقة النسبة إليه ، ومعروف أنه كان قاضى قضاة دولة الموحدين وأنه توفى سنة ٥٩٢ للهجرة .

وهناك مصنفات كثيرة نجد على الورقة الأولى منها أنها موقوفة على طُلاّب العلم، ويذكرون عادة تاريخ وَقْفها، وقد نجد عليها أسماء مَن تملكوها قبل أن توقف وتاريخ تملكهم لها . وقد نجد عليها أسماء بعض العلماء الذين قرأوها إما على صفحة العُنْوان أو فى بعض الهوامش . ولا يفيدنا ذلك فى التوثق منها فحسب ، بل يفيدنا أيضًا فى معرفة من ثَقّفَها من العلماء ، وإذا كانت لهم مؤلفات تَمَسّ موضوعاتها كان من الواجب مراجعتها لأنهم ربما أخذوا منها بعض فقر . ومن خير ما يصور ذلك من كتب الأدب والشعر مخطوطة المغرب لابن سعيد، التى تحدث فيها عن مصر والمغرب والأندلس فى خمسة عشر سفراً أو مجلداً ، وتحتفظ ببقايا منها دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة كتبها ابن سعيد بخطه ، وسجل كتابته لها على صفحة العنوان فى كل سفر من أسفارها الباقية ، وسجل كذلك اسم من أهداها إليه ومكان كتابتها وتاريخ الفراغ من كل سفر ، إذ دوّن عليها أنه كتبها فى حلب لخزانة ابن أبى جرادة المشهور باسم ابن العديم ، ونجده يذكر فى نهاية كل سفر تاريخ إنجازه ، وتقع كل هذه التواريخ بين سنتى ٦٤٥ و ٦٤٧ للهجرة .

وإذا مضينا نتصفح بقايا الكتاب وجدنا على غلاف السفر الرابع منه وهو من أسفار القسم الخاص بمصر هذه العبارة للصفدى المتوفى سنة ٧٦٤ : « طالعه وانتقى منه خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدى عفا الله عنه » . وفى ذلك ما يدل على أن المخطوطة خرجت من ملك بنى العديم لها بعد كتابتها بنحو قرن على الأكثر . ومن يرجع إلى كتاب الوافى بالوفيات للصفدى يجده يذكر فى ترجمته لابن سعيد كتابه « المغرب » ويقول : « ملكته بخطه » . وفى أخباره أنه ولى كتابة الإنشاء بحلب ، فلعله تملك المخطوطة حين كان موظفًا هناك . وقد أكثر من الأخذ عنها فى كتابته عن التراجم الأندلسية بكتابه الوافى . وواضح من ذلك أن النسخة معيّنة النَّسَب ، فقد كتبها ابن سعيد فى مكان وزمان مُثْبتين عليها وتملّكها الصَّفَدىُّ وشهد فى كتابه الوافى أنها بخط ابن سعيد ، فهى مخطوطة وثيقة عالية الثقة .

وبجانب تملك الصفدى للمخطوطة نجد أسماء كثيرين من العلماء والأدباء يوقّعون بأسمائهم مصرّحين بأنهم قرأوها ، وقد يعيّنون الزمن الذى قرأوها فيه ، من

ذلك أن نقرأ على غلاف السفر الرابع هذه العبارة : « استفاد منه داعيًا لمالكه إبراهيم بن دقماق عفا الله عنه ورحمه، آمين » كما نقرأ : « طالعه أحمد بن عبد الله بن الأوحدى سنة ٨٠٢ »، وكذلك نقرأ : « استفاد منه داعيًا لمالكه أحمد بن على المقريزى سنة ٨٠٣ » ونجد أسماء أخرى مثل : فتح الله سنة ٨١٠ » وخليل بن عمر بن المحتاج الإسْعَرْدى . وليس هذا كل ما نجده على الغلاف ، فنحن نجد أيضًا ختم السلطان المؤيد شيخ الذى ولى سلطنة مصر بين سنتى ٨٠٨ و ٨٢٤ وبجانبه إشارة إلى أنه وقف النسخة على مكتبة مسجده . ومعنى ذلك أن المخطوطة انتقلت إلى مصر منذ القرن الثامن الهجرى فإن ابن دقماق توفى سنة ٧٩٠ ، ولعل الذى نقلها الصفدى نفسه حين كان يتولى الإنشاء بالقاهرة ، ثم اشتراها — فيما بعد — السلطان المؤيد شيخ ووقفها على مكتبته لينتفع بها طلاب العلم والباحثون . وظل جهابذتهم يطلعون عليها ويدوّنون ذلك على غلافها فى عصور مختلفة ، وممن سجّل اطلاعه عليها وانتفاعه بها أحمد بن محمد الحنفى الحموى سنة ١٠٨٧ ومحمد بن محمد الأمير العالم الأزهرى سنة ١١٩١ والشيخ حسن العطار شيخ الأزهر فى القرن الماضى ، وله تعليقات وحواش متناثرة على صفحاتها وخاصة على قسم مصر .

وقد نُقلتْ من المغرب نصوص كثيرة فى الكتب التى تلته ، ومثل هذه النصوص المنقولة عن أى كتاب حرية بأن توثق نسبة الكتاب إلى مؤلفه ، وقد ذكرنا آنفًا أن الصَّفَدىّ نقل عنه تراجم أندلسية كثيرة فى كتابه « الوافى بالوفيات » ونقل ابن فضل الله العمرى فى ترجمته لابن سعيد بكتابه مسالك الأبصار فقراً من مقدمته للمغرب ، وأهم من ذلك أنه نقل شطراً كبيراً من مقدمات الكتاب المفقودة عن فضل الأندلس مع موازنات بين المغرب والمشرق . وممن نقل عنه أيضًا المَقْريزىّ وخاصة ما كتبه ابن سعيد فى وصف الفسطاط والقاهرة . ونرى المقَّرى فى نَفْح الطيب يذكره عشرات المرات ، وأكثر ما نقرؤه فى النفح من أشعار وتراجم للشعراء إنما هو مجلوب منه ، ولا نبالغ إذا قلنا إننا إذا استثنينا مقدمة المقَّرى عن رحلته إلى المشرق وبعض من ترجم لهم ممن زاروا المشرق وحجُّوا البيت الحرام وما كتبه فى خواتمه عن إخراج المسلمين من الأندلس وترجمته لابن الخطيب وجدناه لا يعدو أن يكون نقولا غير مرتبة من كتاب المغرب لابن سعيد ، أو بعبارة أدق من القسم

الأندلسى فى هذا الكتاب . وهى تأخذ شكل سيول مترامية متدافعة من نهر كبير هو كتاب المغرب ، وكانت منعقدة به فى تراجم منظمة ، فإذا هى تصبح أشتاتًا فى غير نظام ، خبر من هنا وخبر من هناك وشعر من هنا وشعر من هناك ، وقد يُبْقى المقرى على الترجمة أو قل قد يقتبسها جميعها مرة واحدة ، وليته صنع ذلك دائمًا . على كل حال مثل هذا الصنيع من المقرّى من شأنه أن يوثق الكتاب الأصلى وخاصة إذا لم يتح له ما أتيح للمغرب من كتابته بخط مؤلفه ومن شهادات العلماء عليه بقراءته ومن وقْفه على الطلاب . ولا شك فى أن اقتباسات المقرّى وغيره من شأنها أن توثق الكتاب ونسبته إلى صاحبه نسبة صحيحة .

٥

نسخ الأصول وتحقيقها

أول أداة من أدوات التحقيق جمع نسخ الكتاب المخطوطة من المكتبات فى البلاد العربية والغربية ، وحين تتجمّع نسخ الكتاب فى أيدينا نرتّبها حسب القدم ، ودائمًا تُتّخذ نسخة المؤلف أو أقرب فروعها إليها الأم التى ننشر على أساسها الكتاب . ولا نترك نسخة المؤلف إلا إذا ثبت لنا أنها كانت مسوّدة لكتابه عدل عنها وأدخل عليه زيادات مختلفة ، وكذلك إذا كثرت فيها الخروم أو كثر المحو والتآكل ، وحينئذ نقدّم عليها نسخة أحد تلاميذه ، فإن لم توجد قدمنا النسخة المنسوبة إلى بعض العلماء الثقات . وإذا لم يكن فى النسخ نسخة منسوبة ولا أخرى مسندة أو مروية نظرنا فى النسخ ، وحاولنا أن نقسمها إلى عشائر متقابلة مفردين كل عشيرة على حدة بميزاتها التى تستقل بها من حيث الضبط المتناظر فيها والأخطاء المتماثلة . ودائمًا تُعْرَفُ صلة نسخة بأختها بما دخل فيها من خلل أو تقديم لبعض أوراقها وتأخير .

وإذا ما استطعنا تقسيم النسخ إلى عشائر أو فصائل نظرنا فى مدى صلة كل عشيرة بالعشيرة الأخرى وجعلنا دائمًا أقدم النسخ فى كل عشيرة أمًّا لها . وإذا لم

نستطع أن نميز فى النسخ بين عشائر متقابلة أثبتنا فى الهوامش الفروق بينها جميعاً . متخذين أقدمها أصلا للتحقيق . وكثيراً ما ترجع النسخ إلى أصل واحد ، وحينئذ يُسْتَغْنَى به عنها ، ولنفرض أننا وجدنا عشر نسخ من كتاب ولاحظنا أن أربعا منها ترجع إلى أم واحدة اكتفيناباالأم فى المقابلة، وبالمثل لو أننا لاحظنا أن ثلاثا أخرى ترجع إلى أمّ واحدة استغنينا بها، إلا أن تكون الأم نقص منها شىء، حينئذ نرجع إلى الفروع . ودائماً ترتفع قيمة النسخة التى يوجد عليها إجازة بالسماع أو القراءة أو الوقف على مكتبة مهمة أو المقابلة والمعارضة على نسخ قديمة . وكانوا يكتبون تاريخ فراغهم من كتابة النسخة ، وقد يذكرون أنهم كتبوها استملاء، وقد يذكرون أنهم نسخوها من مخطوطة المؤلف أو من مخطوطات أحد تلاميذه .

وليس معنى ما قدمنا أن النسخ غير الموثقة ينبغى إهدارها ، فقد لا يكون لكتاب مهم سوى نسخة متأخرة مليئة بالأخطاء ، وإذن ينبغى نشرها منه ، حتى تظهر نسخة خير منها فيعيد الناشر تحقيقه للكتاب على أساسها ، ويصور ذلك من بعض الوجوه مخطوطة كتاب الرد على النحاة لابن مضاء، الذى نُشر على أساسها، وكانت محفوظة بالمكتبة التيمورية فإنها كانت مليئة بالأخطاء ، وصُحِّحت بالمعارضة على كتب النحو ونُفيت عنها الأخطاء والتحريفات الكثيرة التى كانت تملؤها . ومما يدل على ما للنسخ غير الموثقة أحياناً من أهمية بعيدة نشرة ديوان الأعشى ، فإن جاير ناشره أبلى فيه بلاء طويلا ، وقد اعتمد — كما أسلفنا — فى نشره على مخطوطة منسوبة إلى ثعلب تحمل سبعاً وسبعين قصيدة ومقطوعة وأضاف إليها خمس قصائد وجدها فى مخطوطات أخرى مجهولة النسب . وتلقانا فى الديوان سطور مكانها بياض فى الأصول وتحريفات وتصحيفات مختلفة . ونُشر الديوان فى القاهرة نشرة تعتمد على نشرة جاير دون رجوع إلى مخطوطات جديدة . ثم تصادف أن صورت دار الكتب المصرية مخطوطة من المكتبة المتوكلية اليمنية سبق أن أشرنا إليها بها ست وأربعون قصيدة ومقطوعة للأعشى ، ومع أنها غير وثيقة وتتضمن منتحلات على الأعشى كثيرة تعطى الفرصة لملء بعض البياضات فى النشرتين السالفتين وتصحيح كثير من الأخطاء، وإعادة نشر الديوان نشرة جديدة . وفى ذلك ما يبين أهمية النسخ المخطوطة

حتى لو كانت متأخرة وغير وثيقة ، وبها تحريفات وتصحيفات ؛ فقد تصلح بعض التصحيفات والتحريفات فى نسخ أخرى .

وينبغى ألاَّ نُخْدَعَ بقدم النسخة من حيث هو . فقد نجد نسختين لكتاب ؛ إحداهما قديمة كثيرة الأخطاء والثانية حديثة دقيقة الضبط لأنها نُقلت عن أصل أكثر صحة من النسخة القديمة ، وحينئذ يتحتّم أن نتخذ النسخة الحديثة أصلا لتحقيقنا على الرغم من حداثتها . وإذا كان فى نص النسخة القديمة التى اخترناها أصلا مواضعُ خطأ واضح صححناها من النسخ الأخرى . إذ يجب أن ننشر الكتاب فى أصح صورة لقراءاته التى رُوى بها أو كُتب فى نُسَخ مختلفة . ولا يختلف اثنان فى أن رائدنا من النشر والتحقيق أن ننشر الكتاب فى الصورة التى أخرجه بها المؤلف بقدر المستطاع .

وينبغى أن نشير إلى أنَّ من كتب العصور السالفة ما كثر تداوله فى الماضى حتى أصبح شعبيًّا ، وحتى أضيفت إليه بسبب شعبيته زيادات مطردة على توالى الأزمنة ، وهى زيادات من شأنها أن تجعل نسخه متفاوتة تفاوتًا واسعًا على نحو ما هو معروف عن كتاب ألف ليلة وليلة ؛ فإن القُصَّاص أدخلوا على حكاياته كثيراً من الزيادات والإضافات مما جعل مخطوطاته تمثل عشائر بل قبائل متباعدة . وفى مثل هذا الكتاب يختار المحقق مخطوطات عشيرة واحدة من عشائره المتعددة ، ويقارن بينها مستخلصًا منها مخطوطة جيدة يجعلها أساسًا أو أصلا لنشره مُوازنًا فى الهوامش بينها وبين أخواتها فى نفس العشيرة . أما النسخ التى ترجع إلى عشائر مغايرة لصورة عشيرته وفروعها المختلفة ، فيدعها ، أو قل يبعدها ؛ فلا يدخلها فى هوامشه ولا فى مقارناته بين نسخ العشيرة الواحدة .

وكان أسلافنا يعرفون أهمية الأصول الصحيحه . وكانوا يميزون بدقة بين خطوط المؤلفين والعلماء المصنفين ، ولذلك قد يلقانا مثل قول أبى حيان ، وقد نقل عن الجاحظ بعض النصوص : « ومن خطه الذى لا أرتاب فيه نقلت » . وشدَّدوا كثيراً فى أن تكون المخطوطة مقابَلةً أو معارَضَة على نسخ أصلية . وقد اصطلحوا

فيما يتضح سقوطه فى أثناء المعارَضة أن يُخَطّ من موضع السقوط فى السطر خطٌّ معطوفٌ بين السطرين عطفة يسيرة إلى جهة الساقط ويسمونه « اللَّحَق » بفتح اللام والحاء ، سواء أكُتب على يسار الصفحة أو على يمينها ، وكانوا يكتبون فى نهاية اللحق كلمة « صح » . أما ما يتضح خطؤه فكانوا يمدون عليه خطًّا أوله كالصاد ، ولما كانت تشبه الضبة سموا ذلك تضبيبًا أو تمريضًا أو تصحيحًا ، وصورتها على هذا النمط : صـــ وكانوا إذا زادت كلمة أو عبارة ليست من الكتاب نفوها عنه بالحك أو المحو أو الضرب عليها بخط . وقد يضعون نصف دائرة على أول المزيد وأخرى على آخره ، وربما وضعوا بدلهما دائرتين صغيرتين .

ولا بد أن نلاحظ أن من المؤلفين من كانوا إذا صنفوا كتابًا وأخذه عنهم الطلاب عادوا فزادوا فيه زيادات كثيرة ، وقد يزيدون فيه كلما أملوه عليهم بحيث تصبح هناك منه نسخ مختلفة الحجم كبراً وصغراً ، ومما يصور ذلك من بعض الوجوه نسخ كتاب الحماسة البصرية لعلى بن أبى الفرج البصرى ، إذ يوجد منها ثلاث نسخ بمكتبات إستانبول كتبت فى حياة المؤلف إحداها بمكتبة نور عثمانية كتبت سنة ٦٥١ والثانية بمكتبة عاشر أفندى يظن أنها كتبت قبل سابقتها والثالثة بمكتبة راغب باشا كتبت سنة ٦٥٤ وهى تتفاوت فى عدد المقطوعات والقصائد وفى الترتيب والتقديم والتأخير للأشعار ، وطبيعى أن يتخذ المحقق النسخة الأخيرة أصلا للنشر ، ويقارن فى الهوامش بينها وبين النسختين الأخريين ، لأنها آخر نسخة كتبها المؤلف وهى تعد بذلك النسخة التى ارتضاها لتكون النصَّ الذى يُنْقَلُ عنه .

ومن الكتب التى تصوّر إضافات المؤلفين وعَوْدهم إلى ما كانوا يُمْلونه بالتنقيح والتهذيب كتاب الياقوت فى اللغة لأبى عمر المطرّز ، فقد ابتدأ بإملائه على الطلاب بمسجد المنصور ببغداد فى يوم الخميس لليلة بقيت من المحرم سنة ست وعشرين وثلثمائة ومضى فى الإملاء مجلسًا مجلسًا حتى انتهى إلى آخره . وأخذ تلاميذه بعد ذلك يقرءون عليه الكتاب ، وهو يزيد وينقح فيه ، واختار من بينهم نسخة تلميذه أبى إسحق الطبرى لتكون القدوة الحسنة ، وسمعها الطلاب وهو يعرضها عليه . وعاد أبو عمر فأضاف إلى الكتاب زيادات جديدة فى أثناء قراءته عليه لثلاث بقين من ذى القعدة سنة تسع وعشرين وثلثمائة ، والطلاب

بين يديه يراجعون نسخهم ويُدْخلون عليها كل ما يضيفه أو يصححه . وزاد فى الكتاب بعد ذلك زيادات أخرى ، ورأى أن تكون آخر ما يُزَاد عليه ، وجمع لذلك الطلاب فى يوم الثلاثاء من جمادى الأولى لسنة إحدى وثلاثين وثلثمائة ، واختار من بينهم أبا إسحق الطبرى ليقرأ نسخته التى كان قد حرَّرها عليه ، والطلاب من حوله يسمعونه معارضين على نسخته نُسَخهم . وأعلن أبو عمر أن هذه هى العَرْضة الأخيرة لكتابه، إذ أملى على الطلاب فى خاتمته مانصُّه: «هذه العَرْضة هى التى تفرّد بها الأستاذ أبو إسحق الطبرى آخر عرضة أسمعها ، فمن روى عنى فى هذه النسخة وهذه العرضة حرفًا ، وليس من قولى فهو كذّاب علىّ ، وهى من الساعة إلى الساعة من قراءة أبى إسحق على سائر الناس ، وأنا أسمعها حرفًا حرفًا » . . وإنما أطلنا فى بيان إخراج أبى عمر المطرز لهذا الكتاب وتعدد هذا الإخراج ، لتتضح فكرة المسوَّدات والمبيَّضات للمصنفات السالفة ، ولندل على ما كان يأخذ به الأسلاف أنفسهم من تحرٍّ بالغ فيما يملون ويصنفون ، إذ كانوا كثيراً ما يعودون إليه بالتنقيح والإضافة ، بالضبط كما نصنع نحن الآن حين نعيد طبع كتاب لنا نشرناه ، فإننا كثيراً ما ندخل عليه تنقيحات وتهذيبات مختلفة . ومن هنا كانت الطبعة المنقحة الأحدث تلغى الطبعة السابقة لها ، إذ تُعَدُّ أكثر منها صحة ودقة . وهذا نفسه كان يلاحظه القدماء على نحو ما رأينا آنفًا عند أبى عمر المطرز ، فإنه طلب أن تكون عرضة الكتاب الأخيرة عليه الإمامَ المتبوع والعلَمَ المنصوبَ لروايتها عنه رواية محررة منقَّحة غاية التنقيح والتحرير، وكأنما ألغى بها نسخ الكتاب ورواياته السالفة .وعلى نحو ما كانوا ينقحون ويزيدون فى إملاءاتهم كانوا يصنعون بمصنفاتهم ومؤلفاتهم ؛ ولذلك شاعت فيها المسوّدات والمبيَّضات ، ودائمًا تُلْغِى المبيَّضةُ المسوَّدةَ ، كما تُلغى العرضةُ التاليةُ للكتاب عرضتَه السابقةَ . ولكن لا تظن أن هذه المسوَّدات لا فائدة لها ، فقد تكون مُحيت بعض كلمات أو سطور من مبيضة ننشرها أو سقطت بعض أوراق منها ،حينئذ نستعين بالمسوَّدة فى تلافى ما سقط أو انمحى وردّه إلى موضعه .

وينبغى أن نعرف أن القدماء كانوا يخطئون أحيانًا فى أسماء المؤلفين بعامل

الاشتباه عليهم ولذلك تجب مراجعة الأسماء التى يضعونها على المخطوطات بدقة ، ويصوّر ذلك من بعض الوجوه أن الشهرستانى ذكر فى أوائل كتابه الملل والنحل فلاسفة الإسلام الذين فسَّروا كتب الحكمة من اليونانية إلى العربية ، وذكر من بينهم أبا حامد أحمد بن محمد الإسفزارى ، وهو من إسفزار بلدة بين هراة وسجستان . واشتبه الأمر على بعض العلماء فجزم بأن الإسفزارى المذكور هو الإسفراييني ، لاشتراكهما فى الكنية والاسم واسم الأب واقتراب الإسفزارى فى الصورة الخطية من الإسفراييني . ومثل هذا اللبس كان يحدث فى كثير من الأسماء كأن يُخْلَطَ بين الهَمْدانى نسبة إلى القبيلة والهَمَذَانى نسبة إلى همذان بلدة بإيران .

وكانت مخطوطات دواوين الشعر الجاهلية والإسلامية تعود كما أسلفنا إلى روايتين أساسيتين : بصرية وكوفية ، وقد تعود إلى رواة مختلفين ، ولا بد أن يجمع المحقق فى نشره لتلك الدواوين بين الروايات المتعددة ، ولكن دون أن يمزج بينها ، ومعروف أن الرواية البصرية تبالغ فى التشدد والتوثق ، بينما الرواية الكوفية دونها فى هذا التشدد والتوثق . ونضرب لذلك مثلاً ديوان زهير الذى رواه الشنتمرى رواية مسندة إلى الأصمعى البصرى فى ثمان عشرة قصيدة ومقطوعة ، وقد أضاف إلى رواية الأصمعى قصيدتين من رواية الكوفيين شك الرواة المحققون فى ثانيتهما . وبجانب هذه الرواية رواية ثانية لثعلب الكوفى ، وهى تضيف عشرات القصائد والمقطوعات ، ومن حين إلى حين تنصُّ على أن هذه القصيدة أو تلك المقطوعة من رواية حماد أو ابن الكلبي المعروفين بكثرة الوضع على شعراء الجاهلية . وينبغى على المحقق أن يَفْصل بين الروايتين فى تحقيقه للديوان بادئاً بالرواية البصرية ، لأنها أوثق من أختها الكوفية ، وإذا زادت الأخيرة فى بعض القصائد المذكورة فى الرواية الأولى أبياتاً أثبتها فى الهوامش ، حتى لا يُدْخل عليها ما ليس منها ، وإلا أصبحت كأنها رواية جديدة ملفقة من الروايتين . وقد نشرت دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة الديوان برواية ثعلب ، وكان ينبغى أن تضيف إليها الرواية البصرية حتى ينتفع بها الباحثون فى توثيق ديوان زهير .

ومثل ثان ديوان النابغة الذبيانى ، فقد نُشر نشرات كثيرة ، نشره أول الأمر

« ديرنبورج » فى المجلة الآسيوية (١٨٦٨ — ١٨٦٩) وفى سنة ١٨٩٩ نشر فى نفس المجلة ملحقاً للديوان . ونشره « ألوارد » فى مجموعة الدواوين الستة من عمل الشَّنْتَمرِيّ عن الأصمعى ، غير أنه لم يكتف بعمله فى تلك الدواوين ، إذ أضاف إليها زيادات مما وجده منسوباً إلى أصحابها فى كتب الأدب . ونُشر الديوان نشرات أخرى ؛ لعل أحدثها نشرة الدكتور شكرى فيصل ، وهى من صنعة ابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ للهجرة أو قل بشرحه . وبينما تحمل رواية الشنتمرى اثنتين وعشرين قصيدة ومقطوعة تحمل رواية ابن السكيت خمساً وسبعين قصيدة ومقطوعة ، وهى رواية كوفية أما الأولى فبصرية إذ تُسْنَد إلى الأصمعى . والمفروض أن من ينشر هذا الديوان لابد أن يجمع رواياته ، ويبدأها برواية الأصمعى ، ثم يتلوها برواية ابن السكيت . مع معارضة الروايتين على رواية التبريزى ، وفى مكتبة فيض الله بإستانبول مخطوطة من هذه الرواية مشروحة مفسرة ، وهى مصورة بمعهد إحياء المخطوطات بالجامعة العربية . ثم يضيف إلى ذلك ما روته كتب الأدب واللغة النابغة مما لا يوجد فى ديوانه ، ويخرّج تخريجاً دقيقاً كل قصيدة فيه وكل مقطوعة . ولا بد أن ينظر فى شرح البطليوسى المنشور بالقاهرة للديوان ، وهو يلتقى فى روايته برواية الأصمعى التى احتفظ بها الشنتمرى .

ولا ريب فى أن خير نشرة لديوان جاهلى هى النشرة التى نهض بها الأستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم لديوان امرئ القيس ، وكان قد نشره « دى سلان De Slane » بباريس سنة ١٨٣٧ معتمداً فى نشرته على رواية الشنتمرى للدواوين الستة المُسْنَدة إلى الأصمعى ، مع بعض زيادات . ونشره « ألوارد » فى مجموعة الدواوين الستة من مخطوطة مروية عن السُّكَّرِيّ وألحق به بعض القصائد والمقطوعات . وطُبع فى الدواوين الستة بشرح البطليوسى . ونشره حسن السندوبى مرتباً على حروف المعجم . ولم يكد الأستاذ أبو الفضل يتصدى لنشره حتى جمع رواياته ومخطوطاتها المحفوظة بالمكتبات وبدأ برواية الشَّنْتَمرِيّ وما اقترن بها من شرح ، وهى الرواية المنسوبة إلى الأصمعى كما أسلفنا ، حتى إذا انتهى منها سَرَدَ رواية المفضَّل من نسخة الطوسىّ مما لم يَرْوِه الأصمعى ، وهى سبع وأربعون قصيدة ومقطوعة ، روى الطوسى منها عن ابن الأعرابى ربيب المفضل أربعين قصيدة ومقطوعة ، ويلى ذلك

فى نسخة الطوسى ست قصائد ومقطوعات من الشعر القديم الموضوع على امرئ القيس ، ثم ست وعشرون قصيدة ومقطوعة بيّنة الوضع والانتحال مثبتة أيضًا فى نسخة الطوسى . وتلا ذلك بزيادات من نسخة السكّرىّ المروية عن على بن ثَرْوان الكندى بلغت خمس عشرة مقطوعة . ثم زيادات نسخة أو رواية ابن النحاس التى تجمع بين رواية الأصمعى وأبى عبيدة وغيرهما ، وهى لا تتجاوز قطعتين . ثم زيادات أبى سهل الفارسى فى روايته عن بعض الكوفيين . ومثل هذا الصنيع للأستاذ محمد أبى الفضل إبراهيم ينبغى أن يتّبع فى تحقيق جميع الدواوين الجاهلية ، وقد أتبع هذا العمل بتحقيق واسع لروايات القصائد والمقطوعات والمقارنة بينها ، مع ذكر خلافاتها ومواضع الزيادة والنقص فيها ، ومع إثبات ما وجده من الزيادات فى كتب المختارات الشعرية المهمة ، وألحق بذلك الشعر المنسوب إلى الشاعر مما لم يرد فى أصوله المخطوطة .

وواضح أنه ينبغى أن يفصل المحقق بين الروايات لأى ديوان جاهلى أو إسلامى : ومما يصور اختلاف الروايات فى الدواوين الإسلامية ديوان حسان بن ثابت ، ولا نلتقى فيه برواية بصرية عن الأصمعى ومعاصريه ، وإنما نلتقى برواية كوفية للسكرى عن محمد بن حبيب ، وهو من الثقات الذين عُنوا برواية الدواوين القديمة. غير أن السكرى نصّ فى روايته عنه للديوان أنه سمع منه جزءًا كان يمليه على الطلاب ، وأن جزءاً آخر لم يسمعه منه ، وإنما وجده فى نسخته التى خلّفها فى مكتبته من بعده . ويتبادر لنا تَوًّا ، مما عرفناه فى غير هذا الموضع عن السماع من الشيوخ أن ابن حبيب إنما أملى ما صحّ عنده من شعر حسان ، وسمعه منه السكرى وغيره من تلاميذه . أما الجزء الثانى فإنه لم يصح عنده فيما يظهر ، ولذلك لم يُمْلِه على تلاميذه . وفَصَل السكّرىُّ بين الجزءين دقة منه فى التحرّى . وبذلك أصبحت روايته للديوان تحمل جزءين : جزءاً وثيقًا فى رأى ابن حبيب ، وجزءاً غير وثيق . وللديوان رواية ثانية جمعت بين رواية ابن حبيب ورواية عالم لغوى يسمى الأثْرَم ، وهى تضيف إلى رواية السكرى نحو أربعين قصيدة ومقطوعة وقد كُتب على نسختها أنها قُرئتْ على العدوى الراوية الإخبارى ، وكان يعاصر ابن حبيب . وطبيعى أن يبدأ محقق هذا الديوان بالجزء المسموع عن ابن حبيب ،

فهو أعلى أجزاء الديوان ثقة ، ثم يتلوه بالجزء المأخوذ من نسخة ابن حبيب ، حتى إذا فرغ منه تلاه بزيادات رواية العدوى. وطبيعى أيضا ألا يضاف شيء من زيادات هذه الرواية إلى الرواية الأولى ، بل تسجَّل مزيداتها فى هوامشها ، حتى لا يُخْلَطَ بين أجزاء الديوان ودرجات روايتيه فى التوثيق والصحة . وينبغى أن تضاف إلى ذلك المزيدات من شعر حسان فى الكتب التاريخية والأدبية ، وأن يلحق بالقصائد والمقطوعات تخريج علمى دقيق فى المراجع القديمة .

ومعروف أنه تلقانا دائمًا بجانب رواية الدواوين القديمة روايات فرعية لبعض قصائدها ومقطوعاتها وأبياتها منبثة فى كتب الشعر والشعراء واللغة والأدب والجغرافيا والتاريخ . وأحيانًا تُسْتَمدّ أو تؤخذ من أصل لرواية الديوان أكثر دقة وأصح ضبطًا من النسخة التى وقعت لنا منه ، وقد تستمد من رواية أتم من الرواية التى وصلتنا. ولذلك لايجوز بحال أن نغفل هذه الروايات الفرعية للديوان حين تحقيقه . وينبغى أن نعرف أنه لا يصح أن نقدمها على رواية الديوان الأصلية ما دامت صحيحة ، بل نتمسك دائمًا برواية الديوان التى ننشرها مثبتين فى الهوامش الفروق بينها وبين الروايات الفرعية . أما فى الألفاظ المصحفة والمحرَّفة فإننا نثبت الرواية الفرعية ونشير فى الهامش أو فى الحاشية إلى الرواية الأصلية المغلوطة .

ومن الروايات الفرعية التى ينبغى أن نتلقاها بحذر رواية صاحب الأغانى للمقطوعات التى شدا بها المغنون فى العصرين الإسلامى والعباسى ، فإنهم كثيراً ما كانوا يبدّلون ويغيرون فيما يتغنون به من أشعار الشعراء ، على نحو ما يتضح من الموازنة بين رواية أشعار عمر بن أبى ربيعة فى ديوانه وبين ما تغنى به المغنون من شعره ، فإننا نجدهم يبدلون فى بعض ألفاظ المقطوعات التى لحّنوها ، ونراهم يحذفون أحياناً شطراً ويضعون شطراً آخر مكانه ، وقد يقدمون أبياتًا عن مواضعها أو يؤخرونها ، وقد يزيدون بيتًا أو بيتين فى بعض المقطوعات ، وقد يمزجون بين بعض مقطوعات الشاعر ومقطوعات غيره من معاصريه . ولذلك يكون من الخطر الاعتماد على الأغانى فى تصحيح الدواوين . وكثيراً ما تلقانا فى الروايات الفرعية قصائد ومقطوعات لم ترد فى رواية الديوان . وقد تلقانا بعض الأبيات . وتعوَّد بعض المحققين أن يُقْحم الأبيات على القصائد التى تشترك معها فى الوزن والقافية ، وهو

خطأ محض ، إذ يمكن أن يكون للشاعر أكثر من قصيدة اختار لها نفس الوزن والقافية ، ولذلك كان ينبغي أن توضع هذه الأبيات ومثلها القصائد والمقطوعات في الرواية الفرعية بملاحق الديوان . وسنبدئ ونعيد مراراً في أنه لا بد أن يلحق بالديوان تخريج واسع لقصائده ومقطوعاته ومزيداته ، بحيث نعرف في دقة ورودها ودورانها في المراجع القديمة .

وعادة حين تتعدَّد مخطوطات ديوان أو كتاب يضع المحققون المحدثون لها رموزاً ، إما من اسم الراوية مثلا وإما من اسم المكتبة التي توجد بها المخطوطة أو اسم البلدة الموجودة بها ، فمثلا قد يدلون على مخطوطة بدار الكتب المصرية بالحرف (د) وقد يدلون عليها بالحرف (ق) إشارة إلى القاهرة إذا لم يكن بها سوى هذه المخطوطة ، أما إذا كانت هناك مثلا ثلاث مخطوطات منسوبة إلى القاهرة فيمكن إضافة (ا) إلى الأولى فتصبح قا ، وب إلى الثانية فتصبح قب وجيم إلى الثالثة فتصبح قج . ويغلب في الروايات أن يرمز إلى أصحابها لا إلى مكان مخطوطاتها فيقال مثلا : ص رمزاً إلى الأصمعي وس رمزاً إلى السكري . وقد تنبه أسلافنا إلى فكرة الرمز في أسماء العلماء ونجدها شائعة بين المحدّثين ، فرمز البخاري : خ ، ورمز مسلم : م ، ورمز الترمذي : ت ، ورمز النسائي : ن وهكذا . وصنع صنيعهم الفقهاء فكانوا يرمزون مثلا إلى أبي حنيفة بحرف ح وإلى مالك برمز م ونرى صاحب خزانة الأدب يرمز إلى سيبويه بالحرف س . وهناك رموز وضعوها اختصاراً لبعض الألفاظ ، من ذلك ثنا أي حدثنا ، وأنبا أي أنبأنا ، وأنا أي أخبرنا ، ورحه أي رحمه الله ، وتع أي تعالى ، ورضه أي رضي الله عنه . وكانوا يكرهون الرمز فيما يتصل بلفظ الجلالة وكذلك كرهوا : صلعم بدلا من صلى الله عليه وسلم . وفي بعض كتب الفلسفة الإسلامية لابن سينا وغيره نجد النساخين يستخدمون مثلا « مح » بدلا من محال ، و « مع » بدلا من معلول ، ولا « محه » أي لا محالة . وواضح أن اختصار الألفاظ قد يوقع في اللبس .

والمهم أن القدماء عرفوا فكرة الرموز التي يستخدمها المحققون اليوم إشارة إلى نسخ المخطوطات أو إلى الروايات ، بل لقد كانوا يعرفون كل القواعد العلمية التي نتّبعها في إخراج كتاب لا من حيث رموز المخطوطات فحسب ، بل أيضاً من

حيث اختيار أوثق النسخ لاستخلاص أدق صورة للنص . ولعل خير ما يمثل عملهم فى هذا الجانب إخراج اليونينى حافظ دمشق المشهور فى القرن السابع الهجرى لصحيح البخارى ، وكان مما أغراه بذلك أن ابن مالك إمام النحاة فى عصره هاجر من الأندلس واستقرّ بدمشق ، فاتفق معه أن يُخْرِج صحيح البخارى تحت سَمْعه وأمام بصره ، حتى يكفل لألفاظه كل ما يمكن من دقة ولحركاتها اللغوية والنحوية كل ما يمكن من صحة . ولم يكتف اليونينى فى إخراجه بنسخة واحدة وثيقة من نسخ صحيح البخارى بل مضى يجمع أوثق النسخ فى العالم العربى ، واختار أصلا لتحقيقه نسخة كانت موقوفة بمدرسة أقبغا آص بالقاهرة ، وقابلها على أصل مسموع للحافظ أبى ذر الهروى ، وأصل ثان مسموع للحافظ أبى محمد الأصيلى ، وأصل ثالث مسموع للحافظ أبى القاسم بن عساكر الدمشقى ، وأصل رابع مسموع على الشيخ أبى الوقت بقراءة السمعانى وغيره من كبار الحفاظ . ونهض بهذا الصنيع فى واحد وسبعين مجلساً ، كان بجواره فيها ابن مالك للمراجعة والتصحيح ، وأمامه جماعة من الفضلاء يسمعون منه ، وينظرون فى نسخ معتمدة من الكتاب . وبذلك كان إخراج اليونينى له يُعَدُّ أصح إخراج كما كان أداؤه له يُعَدُّ أدق أداء ، مما جعل فروع نسخته تنتشر فى العالم الإسلامى . وقد طُبعت فى العصر الحديث — وذاعت — نسخة فرعية منها عالية النسبة ، وهى نسخة بخط ابن مالك ، ونراه يسجل على ورقة بجزئها الأخير سماعه لها من اليونينى كما يسجل اليونينى شهادته له بذلك ، وكل منهما يسوق كلامه فى إجلال لصاحبه يصور روحَ أسلافنا العلمية وما اتسمت به من تواضع رفيع ، أما ابن مالك فيسوق سماعه على هذا النمط : « سمعت ما تضمنه هذا المجلد من صحيح البخارى ، رضى الله عنه ، بقراءة سيدنا الشيخ الإمام العالم الحافظ المتقن شرف الدين أبى الحسين على بن محمد بن أحمد اليونينى رضى الله عنه وعن سلفه . وكان السماع بحضرة جماعة من الفضلاء ناظرين فى نسخ معتمد عليها . فكلما مرَّ بهم لفظ ذو إشكال بيَّنت فيه الصواب ، وضبطته على ما اقتضاه علمى بالعربية . وما افتقر إلى بسط عبارة وإقامة دلالة أخرت أمره إلى جزء أستوفى فيه الكلام مما يُحتاج إليه من نظير وشاهد ، ليكون الانتفاع به عامًّا ، والبيان تامًّا ، إن شاء الله تعالى .

كتبه محمد بن عبد الله بن مالك حامداً الله تعالى » . وقد أنفذ ما وعد به هنا من تأليف كتاب مستقل يبسط فيه بعض المسائل اللغوية والنحوية فى أطراف من ألفاظ الحديث ، مستشهداً لها بكثير من النصوص الشعرية ، وسماه : « شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » . ويسوق اليونينى شهادته لابن مالك على سماع نسخته منه بهذه الصورة : « بلغت مقابلة وتصحيحاً وإسماعاً بين يدى شيخنا شيخ الإسلام حجة العرب ، مالك أزمة الأدب ، العلامة أبى عبد الله بن مالك الطائى الجيّانى ، أمدّ الله ، تعالى ، عمره ، فى المجلس الحادى والسبعين ، وهو يراعى قراءتى ، ويلاحظ نطقى ، فما اختاره ورجحه وأمر بإصلاحه أصلحته وصحّحت عليه ، وما ذكر أنه يجوز فيه إعرابان أو ثلاثة كتبت عليه معاً ؛ فأعملت ذلك على ما أمر ورجح ، وأنا أقابل بأصل الحافظ أبى ذر ، والحافظ أبى محمد الأصيلى ، والحافظ أبى القاسم الدمشقى ما خلا الجزء الثالث عشر والثالث والثلاثين فإنهما معدومان ، وبأصل مسموع على الشيخ أبى الوقت بقراءة الحافظ أبى منصور السمعانى وغيره من الحفاظ ، وهو وقف بخانقاه السميساطى . وعلامات ما وافقت أباذر « ه » والأصيلى « ص » والدمشقى « ش » وأبا الوقت « ظ » فليعلم ذلك . وقد ذكرت ذلك فى أول الكتاب فى فرخة لتُعْلَمَ الرموز . كتبه على بن محمد الهاشمى اليونينى ، عفا الله عنه » . وفى الورقة أو الفرخة التى أشار إليها اليونينى رموز أخرى تبلغ خمسة عشر رمزاً ، وهى تشير بدورها إلى رواة آخرين لصحيح البخارى ونسخهم ، منها : « ه » للكشميهنى و « ح » للحموى و « س » للمستملى و « ع » للسمعانى و « ج » للجرجانى و « حه » للحموى والكشميهنى و « سه » للمستملى والكشميهنى ».

وإخراج اليونينى لصحيح البخارى على هذا النحو يدل بوضوح على أن أسلافنا لم يُبْقُوا لنا ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يضاف بوضوح فى عالم تحقيق النصوص . ونراه ينص على مكان النسخة لا على اسم صاحبها فقط ، وإذا كان قد نقص منها أجزاء مثل أصل أبى القاسم الدمشقى الذى نقص الجزءين الثالث عشر والثالث والثلاثين نَصَّ على ذلك . ونراه ينصُّ على أن جميع الأصول كانت مسموعة ، وهى أعلى المراتب فى تحمُّل أى كتاب . واتبع اليونينى أن يضع لفظ « لا » إشارة

إلى أول الكلام الساقط من أصله ، حتى إذا انتهى ما سقط وضع كلمة « إلى » إشارة إلى آخره .

وكان اليونينى من الدقة بحيث ميَّز الأصل الذى اعتمد عليه من الأصول الأخرى، مثبتاً ما بينه وبينها من فروق . وكثير من المحققين اليوم إذا كانت تحت أيديهم من كتاب نسخ كثيرة اعتمدوها جميعاً دفعة واحدة ، وهو خطأ فى التحقيق ، إذ لا بد من اعتماد نسخة بعينها واتخاذها أما أو أصلا ، مع إثبات ما بين النسخ من خلافات فى الحواشى أو الهوامش . ولا تترك لفظة فى الأصل إلى لفظة فى بعض النسخ ما دامت لفظة الأصل صحيحة ، أما المصحَّف والمغلوط فيتحتم أن يوضع مكانهما الصحيح ويشار إليهما فى الهوامش . وحتى ما يخطئ فيه المؤلف سهوا أو غفلة ينبغى أن يصحح ويشار إلى ذلك فى الحواشى ، لأنه هو نفسه لو أنه راجع كتابه لصحح غلطه وتصحيفه بيده . وكثيراً ما يسقط حرف أو لفظة من ناسخ الأصل ، وينبغى أن يتلافاهما المحقق واضعاً لهما بين الأقواس المعقوفة هكذا : [. . .] . وأحياناً توجد على هوامش المخطوطات تعليقات ، وينبغى ألاَّ تدخل فى المتن وأن توضع فى الحاشية مع رقم يدل على مواضعها فى النص أو أرقام . وقد نجد على هوامش بعض المخطوطات تعليقات تدل على أنها ثمرة معارضات لنسخة الأصل على نسخة أو نسخ أخرى . وموضعها هى أيضاً الهوامش . وذكرنا فيما أسلفنا أن بعض المؤلفين كان يُخْرج كتابه عدة مرات ، وفى كل مرة يزيد فيه ويضيف ، وينبغى أن تنشر آخر نسخة إذا وجدت . ومن يعارض كتاب المغرب المنشور على ما اقتُبس منه فى نفح الطيب يلاحظ أن المقَّرى لم ينقل عن النسخة المنشورة التى كتبها ابن سعيد لابن العديم ، وإنما نقل عن نسخة تتأخر عنها كانت بها زيادات كثيرة كتبها ابن سعيد حين ألقى عصاه بتونس أخيراً ، غير أن هذه النسخة سقطت من يد الزمن . ولا يجوز بتاتاً أن نعتمد فى نشر كتاب له نسخ متعددة فى مكتبات الغرب والشرق على نسخة منه واحدة تقع فى أيدينا مصادفة ، بل لا بد من تتبع النسخ الأخرى ، فقد تكون بينها نسخة بخط المؤلف أو بخط أحد تلاميذه أو عليها سماع أو صورة من صور التحمُّل أو كتبت فى عصر صاحبها أو فى عصر قريب من عصره . والطامَّة الكبرى أن ينشر محقق

نسخة قريبة إلى يده ويترك النسخ الأخرى ، على حين تكون نسخته مجهولة النسب أو تكثر فيها التحريفات والتصحيفات .

وكثيراً ما يذكر المؤلفون القدماء مصادرهم التى ينقلون عنها ، وحينئذ ينبغى على المحقق أن يعارض الأصل الذى بيده على مصادره ، ومن يرجع إلى القسم الأندلسى من كتاب المغرب لابن سعيد المنشور بدار المعارف يجد دائماً فى هوامشه معارضة نصوصه على مصادرها المنقولة عنها من مثل كتاب الذخيرة لابن بسام وتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضى وجذوة المقتبس للحميدى والصلة لابن بشكوال وكتاب القضاة لأبى عبد الملك بن عبد البر وقلائد العقيان والمطمح للفتح بن خاقان وزاد المسافر لصفوان بن إدريس والمطرب من أشعار أهل المغرب لابن دحية واليتيمة للثعالبى وخريدة القصر للعماد الأصبهانى والبديع فى فصل الربيع لحبيب ، غير كتب أخرى كثيرة . وطبعاً رواية ابن سعيد لنصوص من هذه الكتب وما يماثلها تعد رواية فرعية ، ولذلك كان يتحتم مراجعتها على مصادرها وإثبات ما بينها وبين تلك المصادر من اختلافات . وكثيراً ما تلفت مراجعة المصادر إلى ما وقع فيه المؤلف من الأخطاء كأن ينسب كلاماً إلى مصدر وهو من مصدر آخر سهواً ، أو يغفل اسم مصدر عفواً . وقد يحدث أن يُنْشَر كتاب من مخطوطات غير موثقة ، فيدخله بعض السقم وبعض التصحيف ، فإذا قابلنا عليه فرعه صحَّحه على نحو ما نجد عند ابن سعيد فى ترجمته لابن شهيد الأديب الأندلسى المشهور ، فقد نقلها عن الذخيرة لابن بسام ، ومن يراجعه على أصله يلاحظ أنه يصوِّب أخطاءه البيِّنة فى نشرة جامعة القاهرة ، وحرى بالقارئ أن يعود إلى هذه الترجمة ليرى كيف تدخل التحريفات والتصحيفات على النصوص ، وكيف تصححها الفروع الوثيقة . ومرَّ بنا أن أكثر ما فى نفح الطيب من أشعار أندلسية استمده المقرى من كتاب المغرب ، ودائماً كانت نسخة ابن سعيد هى الصحيحة ، لأنها نسخة وثيقة ، إذ هى بخطه ، بينما تخلَّل التصحيف كثيرًا مما أُخذ عنها فى نفح الطيب ، ولكل ما قدمت كان القسم الأندلسى من الكتاب يصلح كثيرًا مما فسد واضطرب فى أصوله وفروعه المطبوعة . ولعل فى ذلك ما يوضح أهمية معارضة الكتاب المحقق على مصادره وعلى الكتب التى تأخرت عنه وأخذت منه اقتباسات كثيرة أو قليلة .

وقد لا يذكر مؤلف مصادره فى كتابه الذى ألفه ، ويكون من السهل أن نرجع إليها ونقوّم منها نصوص الكتاب . ومن خير الأمثلة على ذلك كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي المنشور من مخطوطة حديثة بالمكتبة التيمورية مليئة بالأخطاء والتصحيفات ، حتى إن الناسخ كان يضع أحيانًا الشطر الثانى للبيت قبل الشطر الأول ، وقلما روى بيتًا صحيحًا . ومعروف أن الكتاب يناقش ثلاثة فصول أساسية من فصول النحو ، هى فصول التنازع والاشتغال وفاء السببية وأختها واو المعية الناصبتين للمضارع . وكان طبيعيًا أن تصحّح أبيات هذه الأبواب من كتب النحو المفصّلة كما صُحّحت الأمثلة النثرية المعقدة بالرجوع إلى الأمهات النحوية من أمثال كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد والسيرافى على سيبويه والإنصاف لابن الأنبارى وابن يعيش على المفصل وارتشاف الضَّرَب لأبى حيان وهمع الهوامع للسيوطى ، غير النصوص التى أشار ابن مضاء إلى مراجعها المقتبسة منها مثل كتاب الخصائص لابن جنى والانتصار لابن ولاد ، وبذلك ذُلّل كل ما كان فى الكتاب من الصعوبات والعقبات .

٦

صعوبات فى الأصول والتحقيق

كثيراً ما يُمْحَى جزء من عنوان المخطوطة أو من اسم المؤلف ، ويمكن التعرف على العنوان والاسم كاملين من مخطوطات أخرى للكتاب أو من اقتباسات كبيرة منه فى كتب تأخرت عنه . وإذا كان الممحوّ اسم المؤلف وحده أو اسم الكتاب وحده فإن التعرف عليه حينئذ يكون أسهل ، إذ معرفة اسم الكتاب تساعد على معرفة اسم مؤلفه ، كما أن معرفة اسم المؤلف تساعد على معرفة اسم الكتاب . وكما قدمنا لا يكفى أن نجد اسم مؤلف لكتاب وكذلك عنوانه على الورقة الأولى منه ، بل لا بد من التثبت من ذلك بدراسة الكتاب وبالرجوع إلى كتب الفهارس قديماً وحديثاً .

ويحدث كثيراً فى بعض النسخ والأصول أن يسقط منها أوراق ، ويسمى ذلك خَرْمًا وخرومًا فى النسخة . كما يحدث كثيراً أيضًا أن يضطرب ترتيب أوراقها . وحين تكون هناك نسخ متعددة لكتاب يمكن سد الخروم والثغرات كما يمكن ترتيب الأوراق وردّها إلى صورتها الأصلية من السياق . أما حين لا يكون هناك إلا نسخة واحدة أو أصل واحد وحدثت فيه خروم فقد يمكن تلافيها من كتب تلت الكتاب ، نقلت عنه نفس الأوراق الضائعة أو الساقطة . أما اضطراب ترتيب الأوراق فى النسخة الوحيدة ، فقد يهدى فيه ترقيمها إن كانت قد رُقِّمَتْ حين كتابتها ، واتبع كثيرون فى الترقيم أن يكتبوا أول كلمة فى الورقة أسفل الورقة السابقة لها ، حتى يهتدى القارئ إلى نظام تتابع الأوراق إن كان قد حدث خلل فيها . وكان كثير من النساخ والمؤلفين لا يتبعون هذا التقليد ، مما يجعل رَدَّ الأوراق المضطربة فيما كتبوه من نسخ وأصول شيئًا عسيراً .

ومن الكتب التى نجد فيها الآفتين جميعا : آفة الخروم وآفة اضطراب الأوراق القسم المصرى من كتاب : « خريدة القصر وجريدة العصر » للعماد الأصبهانى وكانت منه نسخة مصورة بدار الكتب المصرية عن نسخة المكتبة الأهلية بباريس غير أنها تنقص كثيراً من أولها ، وأوراقها مضطربة ولا تحمل صورة الترقيم القديمة . ووُجدتْ قطعة من هذا القسم المصرى فى مكتبة نور عثمانية بإستانبول ، تشتمل على مجموعة كبيرة من التراجم الأولى فيه ، ووُجد مختصر للخريدة لعلى رضائى احتفظت بنسخته دار الكتب ، فاستعان الناشرون للنص بهذا المختصر ليعيدوا إلى أوراقه ترتيبها الدقيق . واستعانوا فى ذلك أيضًا بكتاب المغرب لابن سعيد فى جزءيه الخاصين بالفسطاط والقاهرة ، لأن ابن سعيد ترجم لكثيرين ممن ترجم لهم العماد فى الخريدة ، وكثيراً ما ينقل عنه دون تبديل ، مع الاختصار فى العرض . ووجدوا بعد فراغهم من ترتيب الأوراق أن نسخة نور عثمانية لا تلتحم تراجمها مع تراجم نسخة باريس ، إذ بينهما ثغرة ، سقطت فيها ثلاث تراجم للأمير أبى المهند حسام بن مبارك بن قَضَّة العَقيلى ، وهبة الله بن كامل ، وابن الذَّرْوِىّ ، ثم فاتحة ترجمة القاضى الجليس التى تبدأ من بقيتها مصوّرة دار الكتب . وقد نقلوا الترجمة الأولى من مختصر الخريدة المذكور آنفًا إذ لم يجدوها فى سواه . ووجدوا الترجمة الثانية يحتفظ بها كتاب

الروضتين لأبى شامة المقدسى نقلا عن الخريدة ، فنقلوها عنه . أما الترجمة الثالثة فوجدوا ابن سعيد ينقلها فى كتابه المغرب عن الخريدة ، فأخذوها منه . ورجعوا فى فاتحة ترجمة القاضى الجليس إلى الكتب الثلاثة : المغرب والروضتين ومختصر الخريدة ، إذ وجدوها فيها جميعاً . وبذلك التأم القسم المصرى من كتاب الخريدة وأمكن تحقيقه ونشره .

ومن المخطوطات التى شاعت فيها آفة الخروم وآفة اضطراب الأوراق القسم الأندلسى من كتاب المغرب لابن سعيد ، المنشور بدار المعارف فى مجلدين . ومرَّ بنا أن مخطوطة هذا الكتاب تحتفظ بها دار الكتب المصرية ، وأنها مخطوطة موثقة فقد كتبها المصنف بخطه وعليها — كما مرَّ بنا — توقيعات طائفة من العلماء المصريين وإشارات تمليك للصفدى ، ووَقْفٌ للسلطان المؤيد على جامعه ومعه ختمه . فهى نسخة ، أو قل أصل وثيق عالى النسبة إلى مؤلفه ، وكان القسم الأندلسى فيه يشغل ستة مجلدات منه ، وأصابت الأصل كله عوادى الزمن ، فاضطربت أوراقه واختل نظامها وسقط منها مجاميع كثيرة . واختلف إلى هذه الأوراق الباقية من الكتاب والمجموعة فى أربع مجلدات كثيرٌ من المستشرقين يحاولون نشر أجزاء منها ، ونشر فولرز الجزء الخاص بالدولة الطولونية ونشر تلكوست الجزء الخاص بالدولة الإخشيدية . وظلت بقية المغرب مهملة ، وظل اليأس يستولى على المستشرقين من نشر الكتاب ونشر القسم الأندلسى منه للنقص الشديد فيه ولاضطراب أوراقه وفقدها علامات تتابعها . ووُجدت صُدْفة مجموعة من أوراق هذا الأصل فى مكتبة ببلصفورة بالقرب من سوهاج ، وهى أيضاً أوراق متناثرة ضُمَّ بعضها إلى بعض فى غير نظام ، وبينها كثير من أوراق القسم الأندلسى فى الكتاب . وقد ضمها المحقق إلى أوراق دار الكتب ، ثم أخذ يرد الأوراق إلى مواطنها الأصلية من صلة الكلام ، مستعيناً بأربع وسائل : أولا تقسيمات النص لممالك الأندلس وكُوَرها ، المنتشرة فى كثير من أوراقه ، وقد ساعدته فى معرفة حدوده وفصوله ، وثانياً ثلاثة فهارس بخط المؤلف احتفظت بها المخطوطة ، وهى فهرس السفر الحادى عشر الخاص بمملكة قرطبة ، وبعض فهرس السفر الرابع عشر وهو يختص بأكثر ممالك مَوْسطة الأندلس ، ثم فهرس السفر

الخامس عشر وهو خاص بممالك شرقى الأندلس . وكان القسم يمتد فى الأصل من الجزء العاشر حتى الخامس عشر ، وكأن بقية الفهرس فقدت مع ما فقد من أوراق الكتاب . وفى الفهارس الثلاثة المذكورة آنفاً تتوالى الأعلام المترجمة مرتبة ، مما أتاح للمحقق التعرف على اتصال الأوراق فى أسفارها الثلاثة . أما السفران الثانى عشر والثالث عشر فلم يكن بين يديه لمعرفة توالى الأعلام فيهما سوى الوسيلة الأولى ، وهى لا تكفى فى معرفة ترتيب التراجم وتواليها فى السفرين ، ومن هنا تظهر أهمية وسيلتين أخريين ، هما كتاب رايات المبرزين لابن سعيد وكتاب نفح الطيب للمقرى ، أما كتاب الرايات فكأنه اختصار لكتاب المغرب وتقسيماته وتراجمه ، ولذلك كان رائداً للمحقق مهماً فى معرفة سياق الأوراق فى النص ، سواء بوضع الشاعر فى بلدته الخاصة أو بمعرفة الشعر المنسوب إليه . وبالمثل أعانه كتاب النفح فى ترتيب الأوراق ومعرفة نظامها الأصلى عن طريق التراجم التى نقلها عن الكتاب ، وكذلك عن طريق الأخبار والأشعار التى يذكرها ، فإنها فى جملتها اشتُمّت اشتقاقاً وانتُزعت انتزاعاً من المغرب فى قسمه الأندلسى ، بحيث يُعَدّ النفح فى كثير من جوانبه نسخة ثانية مشوشة أو قل مضطربة من الكتاب . وحين استقام نظام الأوراق ورُدّتْ إلى سياقها الأصلى وجد المحقق أن أول الأسفار ، وهو السفر العاشر فى ترتيب المغرب ، فُقدت أوراقه جميعاً ، وكان يشتمل على مقدمات طويلة عن وصف جزيرة الأندلس وخصائص أهلها وفضائلهم ، كما كان يشتمل على تقسيمات مملكة قرطبة ومنتصّتها ، وقد عيّن المحقق فى النفح طبعة دوزى وزملائه مواضع هذا السفر مبيّناً أنها تشغل من تلك الطبعة أكثر من مائة صفحة ولم ير إعادة نشرها لأنها منشورة فعلا فى النفح ويكفى التنبيه عليها . أما الأسفار الخمسة الأخرى من الحادى عشر إلى الخامس عشر فقد بقيت إلا أوراقاً سقطت منها فى مواضع كثيرة ، لعل أهمها حديث ابن سعيد عن منصة إشبيلية وحكّامها وخاصة المعتمد بن عباد وأسرته .

وكان بعض الأوراق قد تآكل أعلاها أو أسفلها أو مُحيت جوانب منها ، وتصادف أن كان فى بعض المواضع الممحوة أو المتآكلة عنوانات لبعض من ترجم

لهم ابن سعيد ، واستطاع المحقق فى كل الأحوال أن يعيّن العنوانات من الشعر الذى تلاها واحتفظت به الأصول أو قل المصادر التى كان يأخذ عنها المصنف أو احتفظ به النفح . وكذلك استطاع أن يملأ الأماكن المطموسة والمتآكلة فى التراجم بما كان فيها من أشعار . وكان يحدث أن تبدأ الترجمة ويليها سطر أو سطران فى أسفل ظهر الورقة ، ثم يليها خرم ، ويتفق أن يكون ابن سعيد قد نص على نقله الترجمة من مصدر بعينه فكان المحقق يكملها من نفس المصدر على نحو ما يرى القارئ فى ترجمة الشريف الطليق الشاعر الأموى المشهور ، فقد انقطعت الترجمة وابن سعيد ينقل عن جذوة المقتبس للحميدى ، فأكملها منها . وسقطت بعد هذه الترجمة طائفة من التراجم دلّه عليها فهرس السفر الحادى عشر ، وكثرتهم ترجم لهم الحميدى فى الجذوة وتناثرت أشعارهم وأخبارهم فى النفح ، ولم يترجم لهم المحقق ، وإنما اكتفى بذكر مواضع ترجماتهم فى الجذوة وفى كتاب رايات المبرزين لابن سعيد . وسقطت أيضًا منصة مدينة الزاهرة بجوار قرطبة ، وكانت حاضرة للمؤيد هشام حفيد عبد الرحمن الناصر ، وسقطت أيضًا أول ترجمة المؤيد وبدأت هكذا : « خشب سفينة نوح عليه السلام وألواحها قطعة ، وظفرن من نسل غنم شعيب عليه السلام بثلاث » . وعرف المحقق أن ابن سعيد كان يدوّن نصًا عن المجلد الأول فى القسم الرابع من الذخيرة حيث كان صاحبها ابن بسام ينقل اقتباسًا طويلا عن ابن حيان مؤرخ الأندلس ، دوّنه عنه ابن سعيد ، غير أن أوله سقط مع الأوراق التى فُقدت مع بقية ترجمة الشريف الطليق ، وقد أعاد المحقق العنوان الساقط وهو « المؤيد هشام » ووضع عقبه كلام ابن حيان على هذا النحو : « قال ابن حيان : انهمك هشام طول أيامه . . . ونال فى مدة هذا الانهماك والدَّعة أهلُ الاحتيال من الناس الرغائبَ النفيسة بما ازدلفوا به من أثر كريم أو زخرفوه من كذب صريح ، حتى لقد اجتمع عند نساء القصر ثمانية حوافر عُزِىَ جميعها إلى حمار عُزَيْر المُسْتَحْيَى بالآية الباهرة ، واجتمع عندهن من خشب سفينة نوح . . . » . وبذلك فُهم النص والتأم الكلام . ووجد المحقق فى ترجمة السهيلى شارح السيرة النبوية المشهور محواً ، إذ يمضى الكلام فى الترجمة هكذا : « أغار الفرنج على سُهَيْل وخرّبوه وقتلوا

أهله » . . . ويلى ذلك كلام مطموس بعده : « دابة وأتى به إليه ، فوقف بإزائه وقال :

يا دارُ أين البيضُ والآرامُ أم أين جيرانٌ علىّ كرامُ »

واحتفظ نفح الطيب بالنص فاجتلبه المحقق منه ، وهو يجرى هكذا : « وقتلوا أهله وأقاربه ، وكان غائبًا عنهم ، فاستأجر من أركبه دابة ، وأتى به إليه ، فوقف بإزائه وقال » . وبذلك التحم السياق . وتكثر القطوع كما يكثر المحو فى قسم طليطلة ، فمن ذلك أن نقرأ فى ظهر ورقة اسمًا هكذا : « بن محمد بن سعد الخير ابن الأمير الحكم الربضى المروانى » وبالرجوع إلى الجذوة والبحث فيها عن صاحب الترجمة استطاع المحقق أن يكمل اسمه ، وهو عبد الله ابن عبد العزيز بن محمد بن سعد الخير ابن الأمير الحكم الربضى المروانى » . وبالمثل وجد فى ترجمة الظافر إسماعيل بن ذى النون قَطْعًا سقط فيه نحو سطرين من الأصل ، وأكلهما من الذخيرة . كما أكل منها قطعة فى ترجمة القادر يحيى بن ذى النون . ويسقط اسم صاحب ترجمة . ويليه كلام يظهر أنه منقول من بعض المصادر ، وبالرجوع إلى كتاب قلائد العقيان للفتح بن خاقان أحد مصادر ابن سعيد عرف المحقق أنه كان ينقل عنه ، فبقية الكلام كلامه ، وهو إنما كان يتكلم عن أبى بكر يحيى بن بقى الطليطلى ، فوضع منه العنوان . وتلاه بعبارة ابن سعيد المتكررة إذ يذكر المصدر الذى ينقل عنه فيقول مثلا : « من القلائد » ونقل المحقق منه نحو سطر ليصل الكلام بما يليه ، وبذلك انتظم السياق . وبالمثل تنبّه فى مكان قَطْعٍ بِطَلَيْطِلَةَ إلى أنه سقط فيه اسم أبى محمد عبد الله العسال زاهد طليطلة المشهور . وقد دلّه عليه الشعر الوارد معه ، إذ أنشده ابن سعيد فى كتابه الرايات مضافًا إليه . وكان أحيانًا لا يعثر على ما يملأ القطع من مصادر المغرب ولا من فرعه الكبير النفح ، فيضع كلمة أو كلمات قليلة يدل عليها السياق . ووجد فى ترجمة الطبيب أبى إسحق إبراهيم بن الفَخّار كلمات كثيرة مطموسة ما عدا العنوان وبعض العبارات ، وقد زادها جميعًا من ترجمته فى الجذوة .

ولعل فى ذلك كله ما يدل على أهمية معرفة المصادر التى نقل عنها أى مؤلف

فى كتابه ، حتى يعارض عليها المحقق النص الذى ينشره، وبالمثل الكتب التى جاءت بعد كتابة النص ونقلت منه بعض اقتباسات ، فحرى بالمحقق أن يرجع إليها جميعًا وخاصة حين تسقط من الكتاب أوراق أو تطمس كلمات أو سطور ، حتى يستكمل ما به يلتئم السياق. ومر بنا أن المؤلفين كانوا أحيانًا يراجعون كتبهم ويزيدون فيها ، وحينئذ ينبغى أن نتخذ أصلا لتحقيق الكتاب آخر نسخة مزيدة ، لكن ليس هذا ما نريد أن ننبه إليه هنا ، فقد يزيد فى الكتاب عالم آخر غير مؤلفه ، وحينئذ ينبغى ألا نعتمد فى نشر الكتاب على صنيع هذا العالم ، فقد غيَّر فى صورة الكتاب ، وأصبح من الواجب ألا يُنْسَبَ إلى مؤلفه الأصلى ، ولذلك حمل المستشرق الألمانى روسكا على وستنفلد حين رآه ينشر كتاب عجائب المخلوقات للقزوينى من نسخة تحمل زيادات وإضافات كثيرة زادها عالم متأخر عن القزوينى ، على حين كانت هناك نسخ قديمة ، كتبها المؤلف بخطه ، وكان ينبغى أن يعتمد عليها فى تحقيق الكتاب وأن تُنَحَّى هذه النسخة المفتراة على القزوينى .

ولا يصح أن ننشر كتابًا من نسخة بها زيادات واضحة إلا إذا لم نستطع أن نحصل على نسخة سليمة وكان من الممكن أن ننفى عنه ما دخل عليه من إضافات ، على نحو ما يلاحظ فى كتاب « الدُّرَر فى اختصار المغازى والسير » لابن عبد البر النمرى القرطبى حافظ الأندلس المشهور ، فليس منه سوى نسخة وحيدة محفوظة بدار الكتب المصرية كان يملكها محمد مرتضى الزبيدى صاحب تاج العروس فى شرح جواهر القاموس ، وعليها خط السَّخَاوى المؤرخ المصرى المعروف ، فهى نسخة منسوبة ، قرأها السَّخاوى وتملكها الزبيدى . ولم يكد يمضى المحقق فى قراءتها حتى وجد كلمة « قلت » تتردد فى تضاعيفها ، ويليها دائمًا تعليقات أشبه بالاعتراضات على كلام ابن عبد البر ، ولاحظ أن صاحبها يشير أحيانًا إلى السُّهَيْلى شارح السيرة النبوية المتوفى بعد ابن عبد البر بأكثر من قرن ، مما يدل دلالة واضحة على أنه عالم متأخر عن السهيلى وابن عبد البر جميعًا . وقد أحال مراراً على كتب ابن عبد البر : الاستيعاب فى معرفة الأصحاب والتمهيد والاستذكار ووضع أحيانًا مكان كلمة « قلت » كلمة « فائدة » أو كلمة « ههنا لطيفة » . وقد لا يتقدم التعليق بإشارة تدل عليه ، غير أنه سرعان ما ينهيه بالنهاية المعروفة للاستدراكات ، إذ يختم

تعليقه بمثل قوله : « يرجع الكلام » أو « عاد الكلام » أو « والله أعلم » أو « والله الموفق » أو « والحمد لله » أو « وبالله التوفيق » أو « والحمد لله رب العالمين » . ورأى المحقق أنه لا بد من أحد فرضين : إما أن تكون هذه التعليقات كُتبت على هامش النسخة الأصلية التى نُقلت عنها المخطوطة ثم رأى كاتب النسخة أن يدخلها فى متْنها جهلا منه ، وإما أن يكون الناسخ الذى كتبها هو نفس العالم الذى أضاف هذه التعليقات والتعقيبات . وقد أخرجها المحقق كلها من متن الكتاب ووضعها فى حواشيه وهوامشه ، مشيراً إليها بنجوم ، حتى تتميز مما له فى الهوامش والحواشى من تعليقات وملاحظات مرقمة . وقد لاحظ أن كاتب التعقيبات كان من أهل الحديث وكان بصيراً بكتب السيرة النبوية ، كما كان فقيهاً سُنّيًّا عالمًا باختلافات الفقهاء وطرقهم فى الفهم والاستنباط ، وكان يتقن اللغة والنحو واختلاف النحاة ، وكان أيضًا بصيراً بعلوم البيان والبلاغة . والواجب دائمًا أن تخرج من النسخ الوحيدة التى نحققها مثل هذه الإضافات والتعقيبات حتى نعيد إلى الكتاب صورته الأصلية . وكان مما أعان المحقق على تحقيق الكتاب مقابلته نصوصه على المصادر التاريخية التى استمدت منه والتى ذكرها ابن عبد البر بنفسه ، كما قابل الأحاديث المبثوثة فيه على أمهات كتب الحديث . وكان من أهم ما أعانه على تحقيقه فرعان استمدا منه ، هما كتاب « جوامع السيرة » لابن حزم تلميذ المؤلف ويكاد يكون فى أكثره نسخة من كتاب أستاذه ، ثم كتاب « عيون الأثر فى المغازى والشمائل والسير » لابن سيد الناس ، وقد احتفظ بكثير من نصوص الكتاب نقلها على وجهها الصحيح وأدائها الدقيق . وبذلك وبالرجوع إلى كثير من المراجع المتصلة بالكتاب استطاع المحقق أن ينهض بتحقيقه بقدر ما أدّاه جهده .

وينبغى ألاّ نَغْتَرَّ بنسخة عليها قراءات العلماء أو عليها تمليك أو وقف لجامع أو مكتبة أو مدرسة ، فقد يكون بالنسخة أغلاط لا يتبينها المحقق ، ولذلك كان يحسن دائمًا معارضة النسخة التى تُتَّخَذُ أصلا لا على أخواتها من النسخ فحسب ، بل أيضًا على كل المصادر التى يمكن أن تلتقى بها ، ولو لم يصرح بأسمائها المؤلف ، ومما يوضح ذلك الكتب التى تترجم للصحابة فإنها تروى أحاديث كثيرة دون أن تذكر مصادرها من الأمهات ، وينبغى على المحقق أن يعارضها على كل ما يمكنه من

تلك الأمهات خوفًا من وقوع الأخطاء فيها ، ونضرب مثلا لذلك المجلد الأول من كتاب سير أعلام النبلاء للذهبي الذى نشرته دار المعارف فى القاهرة ، فإن ناشره اعتمد أصلا لتحقيقه نسخة يبدو عليها التوثيق ، غير أننا لا نقرأ الترجمة الأولى من تراجمه وهى لأبى عبيدة بن الجراح حتى نجد بها أخطاء كثيرة واضحة ، من ذلك ما رُوى عن موسى بن عقبة فى مغازيه من أن عمرو بن العاص فى غزوة ذات السلاسل من مشارف الشام « خاف من جانبه ذلك فاستمد رسول الله صلى الله عليه وسلم » ، وواضح أن جانبه محرفة عن كلمة « عاقبة » . ونقرأ فى وصف أبى عبيدة أنه كان « لين الشيمة » وهى لين الشكيمة . وفى حديث عن أبى بكر أنه سمع الرسول عليه السلام يقول عن أبى عبيدة : « إنه يُحْشر يوم القيامة بين يدى العلماء برَتْوَة » أى رمية سهم وكلمة يحشر فى الحديث محرفة عن كلمة «يَحْضر» بالضاد أى يعدو . ونقرأ عن أبى عبيدة أنه حُصر بالشام ونزلت به وبجيشه شدة فقال معاذ إنه سمع رجلا يقول : « لو كان خالد بن الوليد ما كان بالبأس ذو كون ، فقال : فإلى أبى عبيدة تضطر المعجزة لا أبا لك ، فوالله إنه لخير من بقى على الأرض » . وكلمة « ذو كون » محرفة عن كلمة « يدوكون » ، أى يموجون ويلغطون متضايقين ، ومن ذلك حديث خيبر أن النبى عليه السلام قال : « لأعطين الراية غداً رجلا يفتح الله على يديه ، يحب الله ورسوله ، ويحبه الله ورسوله ، فبات الناس يدوكون أيهم يُعطاها » ، أى يخوضون فى الكلام ، وهذا يلفتنا إلى أن كلمة بالبأس فى كلام الرجل الذى حاوره معاذ محرفة هى الأخرى عن كلمة « الناس » . أما كلمة تضطر فى كلام معاذ فمحرفة عن تظن ، وكأن صحة الكلام : « لو كان خالد بن الوليد ما كان الناس يدوكون » ، أى يلغطون شاعرين بضيق ، وكأن الرجل بذلك يفضل خالداً على أبى عبيدة ، فنهره معاذ قائلا : « بأبى عبيدة تظن المَعْجزة » ، أى العجز . ونكتفى بذلك ، لنلفت ناشئة المحققين إلى الحذر من النسخ التى يُظَنُّ أنها صحيحة ، وأيضًا من الحذر من القعود عن الرجوع إلى المصادر التى يمكن معارضة ما بأيديهم من نصوص عليها ، حتى يستطيعوا بحق أن يستخلصوا للكتاب الذى يحققونه صورة صحيحة دقيقة . ولا بد أن يعنى المحقق بشرح الغريب من الألفاظ وضبط الأعلام حتى لا يجد قارؤه صعوبة فى قراءته وفهمه .

ويحتاج نشر الدواوين وكتب المختارات من الأشعار والموشحات إلى فقه دقيق بعلم العروض وأذن واعية لا تندّ عنها عثرة عروضية فى بيت أو عثرة موسيقية فى موشح ، مما قد يتدخل على المخطوطات من النسّاخ القدماء ، أو مما قد يتعثر فيه المحقق الذى لا يتقن العروض ولا يملك أذناً موسيقية حسّاسة أو قل مرهفة تقيس الأنغام قياساً دقيقاً ، وليس هنا مجال عرض بعض كتب الشعر التى نُشرت وكثرت فيها الأخطاء ، وإنما يكفى أن أشير إلى مقال نُشر فى الجزء الأول من المجلد الثالث عشر من مجلة كلية الآداب بجامعة القاهرة عدد مايو سنة ١٩٥١ يصوّر ما فى تحقيق غرسية غومس لكتاب رايات المبرزين لابن سعيد ، من أخطاء عروضية فى بعض أشعاره ومن أغلاط فى أبياته ، كأن تُفسّر كلمة «أكوابنا» أكواسنا ، وكلمة « شيّبها » شبهها ، وكلمة « وُجُد » وَجْهاً ، وكلمة « مطّرِحاً » مطّرفاً ، وكلمة « فغم » بمعنى انتشرت الرائحة نعم ، وكلمة « صاغت » ضاعت وكلمة « قديم » تديم ، وكلمة « ضافى » صافى ، وكلمة « رجّلت دایاته » وجلت آياته ، وكلمة « ميفعة » أى التل ميقعة ، وكلمة « جاحم » من الجحيم « حائم » وكلمة « أصلها » أضلّها ، وكلمة « الشرر » السير ، وكلمة « رهج » أى الغبار « وهج » بالواو ، وكلمة « كاوح » كدوح ، وكلمة « زفرته » رقدته ، وكلمة « الغريض » وهو المغنى الحجازى المشهور الغريد ، وكلمة « الباس » الناس ، وكلمة « الهجر » الحجر . إلى غير ذلك من أغلاط واضحة ، وهى تكثر عند ليفى بروفنسال فيما نشره ، مثل كتاب القضاة للنباهى ومذكرات الأمير محمد ، وهما ليسا من كتب الشعر ومختاراته ومع ذلك لا تحصى فيهما الأخطاء ، حتى إنها لتتسرب فى الكتاب الأول إلى آيات الذكر الحكيم .

وحتى الآن لم نتكلم عن صعوبات الخط العربى لتشابه الحروف فيه كالباء والتاء والثاء والياء الموصولة وكالجيم والحاء والخاء وكالدال والذال . وأدخل ذلك من قديم لبساً كبيراً فى قراءة الكلمات وخاصة أنهم كانوا لا ينقطون الحروف فى أول الأمر ، وفكروا كثيراً فى وضع علامات تفرق بين الحروف المنقوطة والمهملة ، وكأن التنقيط نفسه لم يقض على المشكلة ، فاقترحوا أن يوضع تحت الحرف المهمل نفس النقط الذى يوضع فوق مثيله المعجم . وقد يضعون تحته أو فوقه همزة

صغيرة . وقد يكتبون حرفًا صغيراً مثله ، وقد يضعون فوقه خطًّا أفقيًّا قصيراً أو علامة كقلامة الظفر مضجعة على قفاها ، وهى تلتبس على من لا يعرفون هذا المصطلح وخاصة فى حرف السين فيظنونه شيناً . غير أن هذه الاصطلاحات جميعًا لم تقض بدورها على المشكلة ، فقد ظل التصحيف فى قراءة الأسماء والكلمات ووقع فيه كثير من العلماء النابهين على مر العصور ، مما جعل أسلافنا يتعقبون تصحيفاتهم ، ويؤلفون فى ذلك كتبًا مختلفة من أشهرها كتاب التصحيف والتحريف لأبى أحمد العسكرى ، وهو يسجل فيه ما حدث من تصحيف فى أسماء بعض الرواة فى الأسانيد وكذلك فى بعض ألفاظ الأشعار . وفى كتاب الخصائص لابن جنى والمزهر للسيوطى من ذلك فصلان طريفان تعقبا فيهما سقطات طائفة من العلماء . ومن هنا نفهم لماذا ظل أسلافنا يعدون الإملاء أعلى مراتب العلم حتى تؤخذ اللغة والشعر بنفس ألفاظهما وصورتيهما اللغوية والنحوية ، وتشددوا فى ذلك ، فلم يقبلوا رواية من صحفى ، وهو الذى يأخذ روايته وعلمه عن الصحف المخطوطة من غير أن يلقى فيهما العلماء ، مخافة أن يقع فى خطأ بسبب تشابه الحروف فى الكتابة ، وسَمَّوْا مثل هذا الخطأ بالتصحيف .

ومعروف أنه نشأ منذ القرن الثانى للهجرة أجيال كثيرة احترفت الوراقة أو بعبارة أخرى نَسْخ المخطوطات ، وكان كثير منهم يحسن الخط ولا يحسن العربية ، فكان يخطئ فيما يكتب ، وقد ينسخ من نسخته وراق ثان على شاكلته فيضيف إلى أخطائه أخطاء جديدة ، وربما نسخ من هذه النسخة الثانية وراق ثالث من طرازهما ، فتراكمت الأخطاء . وهى أخطاء لا تقف عند التصحيف لبعض الكلمات فقد تمتد إلى إسقاط بعض العبارات من النص ، فيضطرب نظام صياغته ويصبح تصحيحه عسيراً منتهى العسر ، ووصف ذلك الجاحظ فى القرن الثالث للهجرة فقال : « لربما أراد مؤلف الكتاب أن يصلح تصحيحًا أو كلمة ساقطة فيكون إنشاء عشر ورقات من حر اللفظ وشريف المعانى أيسر عليه من إتمام ذلك النقص ، حتى يردَّه إلى موضعه من اتصال الكلام . ثم يصير هذا الكتاب بعد ذلك نسخة لإنسان آخر ، فيسير فيه الوَرَّاق الثانى سيرة الوراق الأول ، ولا يزال الكتاب تتداوله الأيدى الجانية والأعراض المفسدة حتى يصير غلطًا صرفًا » .

وإذا كان الجاحظ يلاحظ ذلك على المخطوطات المتداولة فى وقته ، وجميعها كانت إما من عصره أو من عصر قريب منه لا يتجاوز قرنًا من الزمن ، فإن ما حدث بعد ذلك للمخطوطات التى حملتها عصورنا الماضية المتطاولة وتعاقب عليها النسّاخ بالتصحيف وبتّر الكلام أدهى وأمرّ . وأيضًا فإن من المخطوطات ما كُتب بخط كوفى وقراءته تحتاج إلى تدريب خاص ، ومثله الخط المغربى وله مصطلحات لا بد لمن ينشر مخطوطة منه أن يقف عليها كأن يضع مؤلفوهم ونسّاخهم نقطة الفاء تحتها ، وكأن ينقطوا القاف نقطة واحدة ، وكأن يضعوا الفتحة تحت الشدة لا فوقها كما نصنع ، أما الكسرة تحت الشدة فيضعونها تحت الحرف . وتتشابه عندهم استدارة الدال والراء وشكل الكاف والظاء ويكتبون لكن « لاكن » وهؤلاء هكذا « هاءولاء » إلى غير ذلك من خصائص خطية إن لم يقف عليها ناشر المخطوطة المغربية وقوفًا بينًا أفسد نشرها إفساداً على نحو ما حدث فى نشرة فولرز للقطعة الخاصة بالدولة الطولونية من كتاب المغرب لابن سعيد ، وكذلك فى نشرة تلكوست للقطعة الخاصة من الكتاب بالدولة الإخشيدية وما تبعها من تراجم الشعراء وقد صُحِّحَتْ القطعتان جميعًا فى الجزء الذى طبعته ونشرته جامعة القاهرة من كتاب المغرب ، وهو الجزء الخاص بالفسطاط . ومن المسلَّم به أن التصحيفات والتحريفات إذا تكاثرت فى مخطوطة كتاب ليس له سواها وجب العدول عن تحقيقها إلا إذا كانت هناك مصنفات يمكن أن يستعان بها فى تصحيحها ونشرها على نحو ما مرَّ فى حديثنا عن كتاب الرد على النحاة .

وقد يُظَنُّ أن المخطوطة إذا كانت بخط المؤلف كُفِيَ المحقق مئونة تقويم ما قد يكون بها من تصحيفات أو أخطاء ، وهو ظن لا يستقيم إلا إذا أثبت مؤلفها على هوامشها ما يدلّ على أنه راجعها وصحّحها وقوّم ما بها من بعض العوج والاضطراب ، إذ كثيراً ما يسهو المؤلف فى أثناء كتابته وخاصة إذا كان عَجِلا ، فيسقط منه غلط فى النقط أو فى الشكل أو تسقط منه كلمة أو كلمات ، ويتضح الساقط فى الشعر بأكثر مما يتضح فى النثر لارتباطه بموازين العروض . وقد يخطئ فى بعض أسماء المصادر والأعلام والأماكن ، ومن أجل ذلك كان ينبغى مراقبة المحقق لنسخ الكتاب الذى ينشره حتى نسخة المؤلف ، ونضرب مثلا من القسم

الأندلسى من كتاب المغرب لابن سعيد فإنه نقل فى ترجمة أبى حفص عمر بن الشهيد نصًّا ، وقال إنه اقتبسه من الذخيرة سهواً ، إذ الصحيح أنه اقتبسه عن جذوة المقتبس للحميدى . وفى ترجمة أبى عبد الله بن شرف ينشد هذا البيت :

هم زهرة الدنيا على أنهم جفوا وهم موضع اللقيا حتى إنهم بانوا

وواضح أن كلمة «حتى» تكسر البيت وأنه كان موضعها كلمة مثل «واو» أو نحوها ولكن سرعة ابن سعيد فى الكتابة جعلته يسهو هذا السهو مع أنه كان شاعراً نابهاً. ومراقبة المؤلف أحياناً تسهل حين يذكر مصادره التى ينقل عنها ، فيضع بذلك فى يد محققه أدوات مراقبته ويغنيه عن كثرة التنقيب والتنقير ، أما حين يحجم عن ذكر مصادره فإن مراقبته تصعب ، وعلى محققه ألاّ يدخر وسعاً فى مراقبته بالرجوع إلى المصادر التى تشترك مع كتابه فى مادته والأخرى التى تنقل عنه . وقد تصبح مراقبة كتاب ضرباً من العنت وبخاصة الكتب الأدبية التى تشبه دوائر معارف ، إذ لا بد لمحققها من أن يتصفح كتب المكتبة العربية من كل صنف : من المعاجم والكتب اللغوية والتاريخية والجغرافية ودواوين الشعراء وكتب الشعر والأدب حتى لا يفوته غلط فى كلمة ولا فى علم ولا فى اسم مكان ولا فى بيت من الشعر أو فى كلمة من النثر .

والحق أن التصحيف عبء ثقيل على المحققين ، وقد عُنى به رجال الحديث عناية واسعة منبِّهين على ما وقع من تصحيف فى الرجال أو الرواة وفى المتون أو نصوص الأحاديث ، من ذلك ما نصوا عليه من تصحيف ابن معين الحافظ المشهور لاسم العوام بن مراجم بالراء والجيم ، إذ ظن أن اسم أبيه مزاحم بالزاى والحاء . ومن ذلك تصحيف الصولى للحديث النبوى : « من صام رمضان وأتبعه ستا » وهى الأيام البيض الستة فقد أملاه « شيئاً » بالمعجمة . وعمل المحدثين فى هذا الباب وتسجيل تحريفاته أوسع جداً من عمل اللغويين وأيضاً ما ألفوا فيه من مصنفات ، وخاصة فى تمييز أسماء الرواة والرجال .

ولا بد أن يميِّز المحقق للمخطوطات بين ضربين من الغلط عند المؤلفين ، ضرب ينشأ من السهو ، وهذا من حقه تصحيحه ، وضرب آخر ينشأ من التطور اللغوى مع مر

الزمن واستخدام المؤلفين عمداً لبعض الكلمات والعبارات العامية ، ويكثر ذلك منذ القرن السادس الهجرى . وهذا الضرب الثانى من الغلط يجب على المحقق ألا يصلحه ، وخاصة إذا كان المؤلف قد كتبه بيده ، لأنه إن صنع أزال النص عن صورته الحقيقية . ونضرب مثلا لذلك كتاب المنهل الصافى لابن تغرى بردى المؤرخ المصرى المشهور فى القرن التاسع الهجرى ، ففيه أغلاط لغوية وتعبيرية مختلفة لاحظها محققوه فى أثناء نشرهم للجزء الأول منه ، من ذلك إلحاق ابن تغرى بردى علامة الجماعة وهى الواو بالفعل المسند إلى الجمع بالضبط كما ننطق اليوم فى عاميتنا المصرية . ومنها قوله : « كان سعد الدين خصيصًا عند السلطان الظاهر برقوق » وكلمة خصيصًا لا توجد فى اللغة ، إنما يقال من خاصة فلان . ومنها قوله : « كان فلانًا مهابا » كما نقول فى عاميتنا ، والصحيح مهيبًا . ومثل هذه الأغلاط عند المؤرخين والمؤلفين المتأخرين ينبغى ألاّ تمس ؛ لأنها تصور حقائقهم اللغوية وما حدث من تطور فى العربية . ولم يلبث أن ظهر ابن إياس بعد ابن تغرى بردى فملأ تاريخه بالكلمات العامية ، ونخطئ خطأ بالغًا إذا حاولنا تصحيح لغته وردّها إلى العربية الفصيحة .

٧

تمهات للتحقيق

كل كتاب ينهض بتحقيقه شخص ينبغى أن يقدّم له بترجمة مختصرة عن مؤلفه أو مؤلفيه إن تعدّدوا ، ثم يوضح منهج تأليفه ، وخاصة إذا كان معقداً ، ثم يتحدث عن مصادره التى حُشدت فيه وأُخذت عنها مادته . ويشير إلى اعتماد صاحبه على المشافهة والمشاهدة إن كان قد اعتمد عليهما الكتاب فى نصوصه . ثم يتحدث عن قيمته ومدى إضافاته للبحوث الأدبية أو العلمية المتصلة به ، مبينًا صلته ببعض الفروع التى أخذت عنه ، كما يبين مدى إفادة الباحثين منه واضعًا أمامهم من الأضواء ما يجعلهم ينتفعون به أكبر نفع . ثم يصف نسخته أو نُسَخه

التى اعتمد عليها فى نشره وصفًا دقيقًا ، يصف خطها ونوعه ومدى نقطه وتشكيله وعدد أوراقها وطول الورقة وعرضها ومساحة المكتوب منها وعدد سطورها وما دخل عليها من خروم أو تمزيق أو اختلاط أو نقص والمداد الذى كُتبت به وما عليها من تاريخ يحدد زمن كتابتها ، وما عليها أيضًا من وقف أو تمليك أو إجازة أو سماع أو قراءة لبعض العلماء وما قد يكون عليها من حواش . ومن المحققين من يضع مع وصفه للنسخة أو النسخ نماذج مصوَّرة توضح خطها وخواصه . ويوضح المحقق الطريقة التى اتبعها فى تحقيق الكتاب وكيف ذلَّل ما فيه من صعاب ، مبينًا أمهات المصادر والمراجع التى استعان بها فى تحقيقه .

ولا بأس من أن يتوسع المحقق أحيانًا فى مقدمة الكتاب الذى ينشره إذا كان ذا فائدة علمية طريفة أو فوائد جليلة ، وخاصة إذا كان من شأنها أن تحدث تأثيراً كبيراً فى دراسة علم من العلوم . ومما يصور ذلك من بعض الوجوه كتاب الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي ، فقد ناقش نظرية العامل النحوية مناقشة علمية قويمة ، رادًّا إليها جميع العِقاب والصعاب التى تقف حجر عثْرة فى سبيل الناشئة من مثل تقدير العوامل والمعمولات وكثْرة العلل والأقيسة والتمارين والفروض غير العملية ، مما لا حاجة للناشئة به ، ومما تكدست صوره ومسائله فى أبواب النحو ، حتى جعلته علمًا مستغلقًا يعزّ على الطلاب المبتدئين فهمه . ولكى يوضح نظريته درس فى تفصيل أبواب التنازع والاشتغال وفاء السببية وواو المعية ، وعرض لكثير من البحوث النحوية المتكلَّفة مثل متعلقات المجرورات ، والضمائر المستترة . وقد بسط المحقق ذلك كله فى مدخل الكتاب ، ثم رأى أن يطبق نظرية ابن مضاء تطبيقًا عامًّا على كل أبواب النحو ، محاولا النفوذ إلى رسم تصنيف جديد له ، يقوم على نفس الركنين اللذين أقام عليهما ابن مضاء دراسته لواو المعية وفاء السببية والاشتغال والتنازع ، وهما : الانصراف عن نظرية العامل ومنع التأويل والتقدير فى الصيغ والعبارات . وتكاد كل محاولة فى تيسير النحو — بعد نشر هذا الكتاب — تكون قد اعتمدت عليه وعلى مدخله قليلا أو كثيراً .

وقد لا يحمل الكتاب المحقَّق نظرية جديدة ، ولكنه يحمل قيمًا أدبية وتاريخية مهمة ، وحينئذ ينبغى على المحقق بسطها وتوضيحها ، ولعل خير مثال يصور ذلك

رسائل الصاحب بن عباد وزير البويهيين التى نشرتها دار الفكر العربى ؛ فقد كتب لها مدخل تحدث عن بنى بويه والصاحب وسيرته ، ثم فصل القول فى قيمة الرسائل التاريخية وما تصور من حروب عضد الدولة البويهى مع أخيه فخر الدولة وقابوس بن وشمكير ومع الروم وابن حمدان ومع وهسوذان فى أذربيجان . وبين المدخل ما تضيفه الرسائل إلى كتب التاريخ فى كل ذلك من معلومات جديدة . وتلى ذلك عهود للقضاة ورجال الحسبة والحكام تصور حكم البويهيين للرعية ومدى عدالتهم مع تفاصيل بالغة الأهمية . وكانت دولة البويهيين شيعية ، ولكنهم لم ينتصروا للشيعة ضد غيرهم كما تصور ذلك رسائل الصاحب ، ونراه ينزع نزعة واضحة إلى الاعتزال ، إلى غير ذلك من دلالات سياسية واجتماعية كثيرة فى الرسائل صورها المدخل ثم تلاها بالحديث عن القيمة الأدبية للرسائل موضحا رسومها وخصائصها الأسلوبية توضيحا تاما .

ومثل ثالث هو كتاب الدرر فى اختصار المغازى والسير لابن عبد البر ، فقد أوضح المحقق فى مقدمته آراءه فى جوانب من السيرة وفى الفقه وبعض نقده لأحاديث غير وثيقة . من ذلك ذهابه إلى أن السيدة عائشة رضى الله عنها تُسْلَكُ فى أوائل من أسلموا ، إذ أسلمت فى أول الرسالة النبوية ، وهى كما يقول صغيرة ؛ وفى ذلك ما يخالف المشهور عن سنها وأنها اقترنت بالرسول عليه السلام بعد الهجرة وهى بنت تسع ، ويُعَدُّ ابن عبد البر من أكبر الحفاظ للحديث لا فى الأندلس موطنه وحده بل فى العالم العربى كله . ومما خالف فيه المشهور عند الفقهاء ذهابه إلى أن صوم رمضان فُرض فى السنة الأولى للهجرة والمشهور أن فَرْضه كان على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة النبوية . وذهب فى حديثه عن مقاسم خيبر وأموالها إلى أنها فُتحت جميعاً عنوة . وصور المحقق نقده لبعض الأحاديث وبعض الأخبار ، مما يوضح قيمة كتابه بجانب كتب السيرة المختلفة .

ولا بد من التقييد بالتقسيمات التى وضعها المؤلف لكتابه ، وينبغى ألا نُدْخل إليها عناوين جديدة إلا عند الضرورة القصوى كما تنبغى العناية بالترقيم وهو وضع العلامات الفاصلة بين الجمل ، ومن أهم ما تنبغى العناية به النقطة والتحرى الشديد فى معرفة موضعها ، وعادة توضع فى آخر كل فقرة نقطة ، وكان الأسلاف يرسمونها

فى صورة العدد ٥ مجوفة، أما إذا وضعوا فى داخلها نقطة هكذا ⊙ . كان معنى ذلك أن النسخة معارضة أو مقروءة . والنقطة لاتوضع فى آخر الفقرة فقط ، بل توضع أيضًا فاصلة بين عباراتها حين لاتكون موصولة، فإن وصلها قد يوقع فى لبس خطير. ونضرب لذلك مثلا يدل على ما قد يحدث من إيهام حين لا توضع النقطة ، ساقه السبكى فى ترجمته لداود بن على بن خلف الأصبهانى إمام أهل الظاهر فى أثناء حديثه عن موقف الفقهاء من خلافه فى بعض المسائل الفقهية ، فقد كان بينهم من يعتدُّون بخلافه مطلقًا ، ومن يعتدون به إلا فيما خالف القياس الجلىّ ، ومَنْ لا يعتدون به أبداً مثل إمام الحرمين ، وكان يقول : المحققون من علماء الشريعة لا يقيمون لأهل الظاهر وزنًا . وعلَّق على قوله القاضى الحسينُ بن عبد الله بما يفيد فى الظاهر أن الشافعى راعى رأى داود الظاهرى فى إيجاب مكاتبة العبد القوى الأمين لتحريره من الرق ، إذ قال إنه لا يمتنع من ذلك . وفهم ابن الرفعة الفقيه المشهور هذا الفهم الظاهر فاستتم الردّ على إمام الحرمين بأن الشافعى أقام لداود وزنًا ، والعبارة تجرى عند السبكى على هذا النمط: «ذكر إمام الحرمين أن المحققين لايقيمون لأهل الظاهر وزنًا . وفيه نظر ، فإن القاضى الحسين نقل عن الشافعى أنه قال فى الكتابة : وإنى لا أمتنع عن كتابة عبد جمع القوة والأمانة ، وإنما أستحبّه للخروج من الخلاف ، فإن داود أوجب كتابة من جمع القوة على الكسب والأمانة من العبيد ، وداود من أهل الظاهر وقد أقام الشافعى لخلافه وزنًا ، واستحبّ كتابة من ذكره لأجل خلافه » . والنص يحمل ثلاثة أقوال : قول للشافعى ينتهى عند كلمة الأمانة . ثم قول للقاضى الحسين يتحدث فيه عن الشافعى ورأيه وأنه راعى الخلاف الذى يوافقه داود ، لا أنه وافقه ، إذ يمتنع ذلك لسبب طبيعى وهو أن الشافعى توفى سنة ٢٠٤ وتوفى داود سنة ٢٧٠ ، فهو متأخر عنه ، ولا يمكن أن يوافق المتقدم المتأخر ، ومن هنا كانت قراءة ابن الرفعة : « أستحبه » بكسر الحاء على أنها تتمة كلام الشافعى خطأ محضا . وينتهى كلام القاضى الحسين عند كلمة العبيد ويبتدئ قول ثالث هو تعليق ابن الرفعة على ما فهمه خطأ من كلام القاضى الحسين من أن الشافعى أقام لداود وزنًا . ولو وضعت النقط داخل هذه العبارة وقرئت كلمة « استحب » بفتح الحاء فعلا ماضيًا لاستقام الكلام على هذا النحو :

« ذكر إمام الحرمين أن المحققين لا يقيمون لأهل الظاهر وزنًا . وفيه نظر ،

فإن القاضى الحسين نقل عن الشافعى أنه قال فى الكتابة : « وإنى لا أمتنع عن كتابة عبد جمع القوة والأمانة » . وإنما استحبه للخروج من الخلاف [أى بين الفقهاء فى عصره] فإن داود أوجب كتابة من جمع القوة على الكسب والأمانة من العبيد . وبقيةُ النص لابن الرفعة الذى ظن أن كلمة « استحبّه » من تتمة كلام الشافعى وقرأها بكسر الحاء فزاد كلام القاضى الحسين إبهامًا فوق إبهام .

ولا بد أن يفرق المحقق بين صور الأقواس الصغيرة والكبيرة ، فالأقواس الهلالية : ( ) تُستخدم عادة فى آى الذكر الحكيم ، وعلامات التنصيص « » تستخدم فى الأحاديث النبوية وفى أسماء الكتب وفيما يقتبسه صاحب الكتاب من غيره للدلالة على أوله ونهايته . وتستخدم الأقواس المعقوفة : [ ] للتكملات والإضافات من خارج النص ، حين يكون فى الكلام طمس أو يكون فيه نقص لبعض الألفاظ وتستكمل من نسخ أخرى أو من المصادر التى ينقل عنها المؤلف ، وكذلك حين تضاف كلمة أو حرف جر أو عطف إلى الكلام مما يظن أنه سقط من الناسخ . وقد يوضعان وبينهما أصفار للدلالة على نواقص فى الأصل لا سبيل إلى استكمالها . وعادة يضع المستشرقون فى نشرهم للمخطوطات قوسين حادى الزاويتين هكذا < > لما يضاف تخمينًا مكان المفقود فى النسخة ، وقد يضعون قوسين مربعين مزدوجين ⟦ ⟧ لما ينبغى أن يحذف من الكلمات . أما الحروف التى ينبغى حذفها من النص فى أثناء القراءة فقد يضعونها بين قوسين مموجين هكذا { } تقويمًا للسياق . أما الكلام المضطرب فى النص فقد يضعون قبله وبعده علامة + إشارة إلى اضطرابه وأن الناشر تعذر عليه فهمه . وإذا كان فى الأصل بياض نبّه عليه الناشر فى الهوامش ، وعادة يُفَصَّلُ بينها وبين المتن بخطوط فاصلة ، وفيها توضع عادة المقابلات فى القراءة بين النسخ وكذلك شروح الألفاظ الغريبة ، وقد يوضع فيها تخريج النصوص وقد يُلْحق التخريج بالكتاب أو بديوان الشعر . وينبغى وضع الفاصلة فى السجع ، وفى عطف العبارات بعضها على بعض ، ولا بأس من وضع علامات الجمل الاعتراضية والاستفهام والتعجب . ويحسن تمييز العنوانات بحروف كبيرة أما أسناد الأحاديث فى كتبها الخاصة فيحسن أن تميَّز بحروف أصغر من حروف المتن . وينبغى ضبط الأعلام ضبطًا دقيقًا وشكْل ما يلتبس منها شكلا كاملا ، وبالمثل ينبغى شكل الآيات القرآنية

والأحاديث النبوية ، وكذلك ينبغى شكل الأشعار والألفاظ الغريبة والأمثال . وإن كتاباً من كتب المختارات الشعرية أو ديواناً من الدواوين ينشر دون شكل وضبط لا يُعَدُّ ذلك تحقيقاً بأى وجه من الوجوه . وتحسن المحافظة على أبواب الدواوين الشعرية كما وزعها رواتها ؛ وقد ترتَّب حسب حروف المعجم .

ووضع أرقام الأصل أساسى فى التحقيق ، وهى توضع على جوانب الكتاب فى الطبع مشيرة إلى أرقام الأوراق، وعادة يُقْرَنُ وجه الورقة من المخطوطة بالحرف «و» هكذا مثلا ٦٥ وأى وجه الورقة الخامسة والستين، على حين يقرن ظهرها بالحرف «ظ» هكذا ٦٥ ظ أى ظهر الورقة الخامسة والستين فى الأصل . وإذا كانت النسخة التى اعتُمدت للنشر مصورة ؛ وضع مع الرقم بدلا من ظ حرف ا هكذا ٦٥ ا أى ظهر الورقة الخامسة والستين ومع الرقم أيضاً بدلا من و حرف ب إشارة إلى وجه الورقة التالية أى السادسة والستين ، فتكتب هكذا : ٦٦ ب . ويوضع مع الرقم فى أول الصفحة التى يقابلها ألف مائلة هكذا : /ومن المحققين من يضع خطاً رأسياً هكذا : ا أو نجمة هكذا * وقد يكون من الخير أن تستخدم العلامة الأولى لأنها أكثر وضوحاً .

ومرَّ بنا أن القسم الأندلسى من المغرب كان أوراقاً مضطربة وُزّعت على أربع مجلدات بدار الكتب ثم ألحق بها مجلد من « بلصفورة » فأصبحت خمس مجلدات ؛ ويوضح هذا الاضطراب للأوراق الحاجة الشديدة لوضع أرقام الأوراق على جوانب الصفحات حتى تُعْرَف مواضعها فى المجلدات إذ نجد مثلا الورقة ٩٣ فى المجلد الأول تليها الورقة ٢٠٤ وليس هذا فحسب فإننا نجد الورقة ١٥٣ فى المجلد الأول تليها الورقة رقم ٢ فى المجلد الثالث . ولهذا كان من الحتم أن يوضع رقم كل ورقة على مقام هو رقم المجلد الخاص بها ؛ فمثلا $\frac{٨٩ظ}{٤}$ تعنى أن ما يلى من الكلام يقع فى ظهر الورقة ٨٩ من المجلد الرابع ومثلا $\frac{٢ب}{٣}$ تعنى وجه الورقة الثالثة من المجلد الثالث ؛ وهكذا . ومن المحققين من يرقم السطور فى صفحات الكتاب واضعاً لها على الجانب المقابل لأرقام الصفحات . وتكتب الأعداد خماسية هكذا : ٥ ، ١٠ ، ١٥ .

وبجانب هذه الأرقام الخارجية يحسن أن توضع فى كتب التراجم أرقام داخلية تتعاقب فيها تراجم النص شعراء وغير شعراء ؛ على نحو ما يتضح مثلا فى القسم

المصرى من كتاب الخريدة والقسم الأندلسى من كتاب المغرب ، وقد بلغ رقم التراجم فى الكتاب الأول ١٤١ وفى الكتاب الثانى ٥٤٧ . وإذا كان الكتاب قصائد ومقطوعات مثل المفضليات والأصمعيات وكتب الحماسة رُقِّمت حتى يمكن الإحالة على أرقامها تيسيراً على الباحثين . وفى كتاب مثل رسائل الصاحب بن عباد الموزع على الأبواب رُقِّمت فيه رسائل كل باب على حدة . وينبغى أن ترقَّم كتب الأحاديث حين يعنى محقق بأحدها على نحو ما صنع الشيخ أحمد شاكر فى ترقيمه لمسند ابن حنبل . ودائماً توضع لحواشى الكتاب وهوامشه التى تكتب فى أسفله أرقام ممتدة فى كل الصفحات توضَّح مكان الهامش أو الحاشية .

ومما تنبغى العناية بترقيمه كتب القراءات ، وهى عادة تذكر آيات القراءات فى السورة متعاقبة ، ومع كل آية وجوه الخلاف فيها بين القراء ، وقد تذكر فى مناقشتها لهذه الوجوه آيات أخرى من السورة أو من سور أخرى . ويحسن أن توضع أرقام مسلسلة للآيات التى اختلف فيها القراء من كل سورة وتُذكر بعد كل رقم آيته ورقمها فى السورة لأن المؤلف لا يذكر عادة كل آياتها وإنما يذكر فقط آيات الاختلاف فى أثناء عرضه لوجوه الخلاف فى الآية . ويحسن التمسك فى كتابة الآيات وحروفها بما يطابق قواعد الضبط فى المصحف الأميرى المطابق للمصحف العثمانى القديم ، كما يحسن التزام المحقق بقراءة حفص المشهورة التى تطبع على أساسها المصاحف فى مصر والعراق والبلاد العربية ، تيسيراً على القارئ ؛ حتى ينتفع بالكتاب على الوجه الأكمل .

وأخيرا ينبغى على المحقق لأى كتاب أو ديوان أن يلحق به فهارس تزيد النفع به ، وهى تختلف من كتاب إلى كتاب ، فكتاب فى القراءات ينبغى أن تفهرس آياته التى ورد فيها الخلاف بين القراء مرتبة بحسب أوائلها على حروف المعجم ، ويوضع فهرس أيضًا للأعلام الواردة فيه . وكتاب فى الحديث ينبغى أن يوضع فهرس لأحاديثه مرتبة بأوائلها على حروف المعجم أيضًا ، مع فهرس للرواة ورجال السند . وكتاب تاريخ يوضع له فهرس بأهم الأحداث مع فهارس للأعلام والأماكن والبلدان . وديوان من الشعر يوضع فيه فهرس للقوافى مرتبة على الروىّ ، وفهرس للأعلام من الرجال والنساء ، ويحسن أن ترتب حسب الأسماء لا حسب الكنى والألقاب ،

وإذا كان العلم مشهوراً بكنيته أو بلقبه ذكرا وذكر معهما ما يشير إلى أن يكشف عليه فى اسمه. ويحسن أن لا يعوّل فى الترتيب على كلمة «أبو أو ابن» فمثلا أبو حيان وابن حيان يوضعان فى الحاء. ويوضع فهرس للقبائل والأرهاط، وفهرس للأماكن والبلدان، ولا بأس، إذا كان الديوان قديماً، من وضع فهرس لألفاظه أو قل معجم، أو على الأقل وضع فهرس لما ورد به من ألفاظ لم يرد ذكرها فى المعاجم القديمة. وقد ألحق «لايل» بنشرته لديوان عبيد بن الأبرص فهرساً للكلمات النادرة التى تكررت عنده ولم تأت عند غيره، وحاكاه فى ذلك «كرنكاو» فى نشره لديوان طفيل الغنوى. وكان يحسن أن يضعا لكل من الشاعرين معجما خاصاً. وديوان متأخر أو كتاب متأخر يحسن أن يوضع فيه فهرس للكلمات والمصطلحات العامية التى وردت عند الشاعر أو المؤلف. وقد وُضع للقسم الأندلسى من كتاب المغرب لابن سعيد أربعة فهارس: فهرس للأعلام، وفهرس للأماكن والبلدان، وفهرس لمصادره المذكورة فيه، وفهرس للمراجع التى انتفع المحقق بها فى أثناء تحقيقه. ودائماً لا بد من فهرس لموضوعات الكتاب، وإذا كان كتاب تراجم وضع لتراجمه فهرس مستقل عن فهرس الأعلام. والمدار فى كل كتاب على ما يفى بمضمونه ومحتوياته. فكتاب فيه ألفاظ فارسية يوضع لها فهرس خاص، وكتاب مثل بخلاء الجاحظ يوضع فيه فهرس لألوان الطعام المبثوثة فيه وللأزياء والملابس والعادات. وكتاب أدبى يشتمل على بعض آى الذكر الحكيم وبعض الأحاديث النبوية وبعض الأشعار وبعض الأمثال وبعض الأعلام وأسماء البلدان توضع له فهارس لكل هذه الأنواع.

وواضح من كل ما قدمت أن تحقيق أى كتاب أو ديوان ليس عملا هيناً يسيراً، بل هو عمل شاق مرهق، إذ تمتد فيه صعاب لا تكاد تحصر، صعاب فى جمع النسخ وفى فحص عناوينها والتوثق من نسبتها إلى مؤلفيها ومن مادتها ومضمونها، وصعاب فى مقابلة النسخ ومعارضتها على كل ما أخذت منه أو استمدت وعلى كل ما اشتُقّ منها من روايات فرعية ومن اقتباسات ونقول، وصعاب فى التدرب على قراءة خطوطها، وصعاب فى إصلاحات سقطات الكلام وتصحيفات النساخ وتحريفاتهم، وصعاب فى سَدّ ثغراتها وترتيب أوراقها إن كانت قد أفسدها

التداول والقدم وأيدى الجهال ، وصعاب فى رد الكتاب إلى صورته الأصلية إن كانت قد دخلت عليه زيادات ، وصعاب فى رَمِّ ما تآكل منه وانطمس ، مع إقامة المراصد المختلفة من كتب المكتبة العربية على كل ما يذكر فى النص من أحداث ومن أشعار وأبنية كلام وأماكن وأعلام ، وهى صعاب ما تزال تأخذ بخناق المحققين للكتب والدواوين ، وما يزالون ينفقون فى تذليلها الأعوام الطوال ، حتى يستطيعوا أن يستخلصوا من نسخ الكتاب الذى يحققونه نَصًّا نقيًّا صافيًا مهيئًا لينتفع به الباحثون أكبر انتفاع ويفيدوا منه أعظم فائدة .